الأمم المتحدة S/PV.8526

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٢٦

الخميس، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ليفسكي
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد البناي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2019/371)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2019/371)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية بوركينا فاسو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب بمعالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

ووفقا للمادة من ٩٣ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة المعنية بإفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات حفظ السلام، والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، والسيد أنخيل لوسادا فرناندس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ينضم السيد بويويا، والسيد لوسادا فرناندیث والسيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باماكو، وبروكسل وفيينا على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/371، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم بحضور معالي وزير خارجية بوركينا فاسو، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، الرئيس بويويا، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، السيد أنخيل لوسادا فرناندیث، لتقديم معلومات مستكملة عن إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدعم الدولي المقدم في هذا الصدد، بما في ذلك الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعن الصعوبات التي تواجهها والتدابير التي يمكن اتخاذها في المستقبل، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

لا تزال الحالة في مالي ومنطقة الساحل بالمفهوم الواسع مقلقة للغاية. إذ تواجه المنطقة مشكلات خطيرة، تتراوح من تغير المناخ والجفاف إلى تزايد انعدام الأمن والتطرف العنيف والاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة والمخدرات. وكما هو الحال دائما، فإن السكان المدنيين هم الذين يدفعون الثمن غاليا. ولا تزال الجماعات الإرهابية تتطور وتنتشر عبر الحدود، بما في ذلك في بوركينا فاسو، والنيجر، وبنن، وكوت ديفوار، وغانا وتوغو. إن الأزمة الإنسانية في منطقة الساحل آخذة في التدهور، إذ أُغلق عددٌ غير مسبوق من المدارس والمراكز الصحية بسبب انعدام الأمن. وهناك عدد لا يحصى من المزارعين الذين فاتهم موسم زراعي آخر في دلتا النيجر. ونتيجة لذلك، بات الآن رزق الكثير من الناس مرهون بالحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. ومما يزيد الطين بلة سوء الإدارة والافتقار إلى الموارد وقلة فرص العمل المتاحة للشباب، مما يشكل بيئة خصبة للتطرف العنيف.

إن المبادرات الرئيسية العابرة للحدود التي اتخذها الزعماء السياسيون في المنطقة من أجل الاشتراك في التوصل إلى حلول

لتلك الحالة الأمنية دليل على رغبتهم في رص صفوفهم والتصدي للتهديدات العديدة التي تواجه منطقتهم. ومن نفس المنطلق، اتخذت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تدابير إضافية من أجل تفعيل القوة المشتركة بعد الهجوم الإرهابي المدمر على مقرها في حزيران/يونيه الماضي. وأشعر بالتفاؤل بوجه خاص إزاء استئناف عمليات القوة المشتركة في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وحتى الآن، أجرت أربع عمليات في القطاعات الثلاثة منذ بداية العام. وهو تطور يثلج الصدر حقا، وأود أن أشيد بقائد القوة، العميد حننا ولد سيدي، على قيادته وبجميع العاملين في حدات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التزامهم وتضحياتهم في سبيل هذه القضية الهامة.

من الضروري الآن الإبقاء على ذلك الزخم. واِسْتَحْثَثْتُ الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الإسراع بالتفعيل التام للقوة المشتركة كي تتمكن من بلوغ كامل قدرتها التشغيلية في نهاية المطاف. فالعمليات الفعّالة سترسل إشارة قوية إلى الجماعات الإرهابية مفادها أن التعدي على حياة السكان أمر لن يتم التسامح معه بعد الآن وسيُقاوم من خلال التصميم الجماعي للدول الأعضاء في المنطقة.

إن العديد من العمليات الأمنية الجارية حاليا في منطقة الساحل، كثيرا ما تكون متزامنة. وتقوم بتنفيذها القوات المسلحة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، سواء بصورة فردية أو ثنائية، بالاشتراك مع القوات الدولية أو في إطار القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي المستقبل، سعياً إلى تعزيز القيادة والتحكم، وضمان الإمساك بزمام الأمور، سيكون من المهم توضيح الإطار الذي تُنفذ فيه مختلف العمليات التي تجريها الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أحض قادة القوة المشتركة، في إطار تعاون وثيق مع حكومات بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على زيادة توضيح المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة. كما أشجعها على تسريع عملية التخطيط ووضع خطة استراتيجية واضحة للأشهر والسنوات المقبلة. إذ من شأن ذلك أن يعمل على تيسير الدعم الدولي أيضاً.

إن وضع إطار الامتثال لحقوق الإنسان يعدّ من التطورات المشجعة الأخرى. وحالات الانتهاكات المزعومة القليلة التي ارتكبتها القوة بالفعل تضر بتحقيق أهدافها العسكرية. ومع ذلك، فقد أبدت حاجتها إلى هذا الإطار وإلى بذل جهد جماعي من جانب الجيوش الوطنية للبلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن القوة المشتركة نفسها، للمساهمة بهمة في تنفيذه.

كثفت القوة المشتركة على مدى الأشهر الـ١٢ الماضية جهودها بقدر كبير لمكافحة هذا السلوك. وينبغي مواصلة تعزيز هذا التعاون كي تتمكن القوة المشتركة من تحقيق أهدافها في مجال الأمن وحماية السكان. وأرحب بالمبادرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للقيام بدور رئيسي في تنظيم وتنسيق الدعم الدولي من أجل إنشاء عنصر الشرطة التابع للقوة المشتركة. إن كفالة الامتثال للقواعد القانونية، بما فيها تلك المتعلقة بالاحتجاز، سيساعد على تعزيز ثقة المجتمعات المحلية والعلاقات معها. وهو أيضا عنصر أساسي لتوطيد دعائم سيادة القانون في المنطقة.

(تكلمت بالإنكليزية)

ما فتئت الأمم المتحدة تقدم الدعم التشغيلي واللوجستي إلى القوة المشتركة. وأثني على الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعماً للقوة المشتركة حتى الآن والإجراءات السريعة والمرنة التي تتخذها تلبيةً لطلبات الدعم. بيد أن الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة بات محدوداً بفعل عدد من العوامل، منها توقف عمليات القوة المشتركة حتى كانون الثاني/يناير، بل أيضا بسبب بعض القيود التي يفرضها القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وبوجه خاص، حالت القيود الجغرافية المفروضة على الدعم الذي

تقدمه البعثة المتكاملة دون استفادة الكتائب الخمس الأخرى التابعة للقوة المشتركة العاملة خارج مالي من المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي. وقد تبين أن ذلك من بين العقبات التي تحول دون التفعيل الكامل للقوة المشتركة.

وتبعا لذلك، أكرر تأكيد دعوة الأمين العام إلى رفع القيود الجغرافية المفروضة على الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة. وأكرر أيضا التنبيه الذي وجهه، فمن الواضح، أن التركيز الرئيسي للبعثة ينبغي أن ينصب على تقديم الدعم اللازم إلى عملية السلام في مالي وأن يظل كذلك، وبالتالي، تقديمُ الدعم إلى القوة المشتركة ينبغي ألا يحمل مواردَ البعثة أو سلاسل التوريد أي عبء إضافي. وبناء على ذلك، ينبغي رفع القيود الجغرافية المفروضة على الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة فيما يخص المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي حصراً وشريطة أن يكون بمقدور القوة المشتركة أو طرف ثالث كفالة جمع ونقل حصص الإعاشة والوقود والمياه التي توفرها البعثة المتكاملة.

على الرغم من هذا المقترح، من الواضح أنه على المدى الطويل لا بد من توخي نموذج دعم مختلف للقوة المشتركة. وأهيب بأعضاء مجلس الأمن النظر في خيارات أخرى تمكن من تقديم دعم ماليّ أكثر قابلية للتنبؤ به وتيسّرُ تخطيطا أنجع في الأجل الطويل.

أود الإعراب عن امتناني للاتحاد الأوروبي لدعمه الواسع والمستمر للقوة المشتركة ولإدارة مركز التنسيق. وأرحب أيضًا بقرار نقل أجزاء من مركز التنسيق إلى منطقة الساحل لتعزيز الرؤية والملكية من قبل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بمجرد توفر جميع المتطلبات اللازمة.

وأشكر جميع المانحين الذين تبرعوا بسخاء لدعم القوة المشتركة، وأحث الجهات التي تعهدت بتقديم تبرعات ولكن لم تصرفها بعد على المضي قدما في ذلك بدون تأخير. فكل مساهمة تحدث تغييرا، وإمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية ستعزز بشكل كبير قدرات التخطيط لدى القوة المشتركة.

وفي الختام، إسمحوا لي أن أقول إن القوة المشتركة، حتى بمجرد تشغيلها بالكامل، لا يمكنها تحمل عبء مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة بمفردها. ولن يكون النهج القائم على الأمن وحده كافياً لمكافحة العنف في المنطقة بطريقة مستدامة. فهذا النهج يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع جهودنا الجماعية والمنسقة واستراتيجية أوسع تشمل الحد من الفقر، والحكم الرشيد، والتنمية والمساعدة الإنسانية، والتدخلات الأمنية. ولا تزال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل إطاراً صالحاً لمثل هذا العمل المنسق، وأدعو الشركاء إلى دعم تفعيله، لا سيما للتكيف مع المناخ، وتمكين النساء والشباب، ومبادرات إحلال السلام عبر الحدود. كما أدعو الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى تنفيذ خطة الاستثمار ذات الأولوية بدون المزيد من التأخير.

ويمكن للاتحاد الأفريقي القيام بدور هام في توفير مظلة لمختلف المبادرات الأمنية في المنطقة، وأرحب باستئناف عملية نواكشوط مؤخرا.

أخيرًا، حان وقت العمل الآن. إننا نتحمل جميعًا مسؤولية مشتركة عن منطقة الساحل، ويجب أن يفي كل منا بالوعد بالمساعدة في توفير الإغاثة والتمكين اللذين تشتد الحاجة إليهما للسكان في جميع أنحاء منطقة الساحل الأكثر احتياجًا إليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

السيد باري (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بالنيابة عن جميع زملائي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر ولعقدكم هذه الجلسة الهامة المكرسة للنظر في تقرير

الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2019/371). وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ ألمانيا على رئاستها في شهر نيسان/أبريل، وفرنسا على رئاستها في شهر آذار/مارس، وهو الشهر الذي زار فيه مجلس الأمن بوركينا فاسو ومالي.

وفي أعقاب التقرير الذي عرضه علينا الأمين العام المساعد للتو، أود بالنيابة عن جميع زملائي في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تهنئة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره الجيد للغاية. فالتوصيات الواردة فيه دليل، كما لو كان ثمة حاجة إلى دليل، على دعمه لإيجاد السبل والوسائل لإنشاء آلية دعم للقوة المشتركة وتصميمه على ذلك.

وعلى مدى عامين، إعتبر رؤساء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بناءً على حكمتهم العميقة وإحساسهم بالواقعية، أنه من الضروري تزويد أنفسهم بقوة يمكن أن تتصدى لمحاولات الجماعات الإرهابية المسلحة زعزعة استقرار دولنا. وقد فهم المجلس هذا وأبدى دعمه بسبب اقتناعه بأن التهديد المتمثل في زعزعة الاستقرار الذي تتعرض له المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تهديد خطير وحقيقي للسلم والأمن الدوليين.

إننا نحيط علما بارتياح أنه خلال عامين من وجود القوة المشتركة، ورغم أنها لا تزال بعيدة عن الوصول إلى كامل قدراتها التشغيلية، فقد تم إحراز بعض التقدم. والقوة المشتركة موجودة الآن وتعمل بنسبة ٩٠ في المائة في القطاع الغربي، من حيث عنصر الكتائب، و ٧٤ في المائة في القطاع المركزي، و ٧٥ في المائة في القطاع الشرقي. لقد انتقلت من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التنفيذ، وقامت بعدد من العمليات الرئيسية. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، نفذت القوة بالفعل سبع عمليات، اثنتان في القطاع الشرقي، وثلاث في القطاع الأوسط واثنتان في القطاع الغربي. واتفاق التعاون التقني بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة أتاح للقوة القيام بنجاح بالجزأين الأول والثاني من عملية سانبارغا، في القطاع المركزي منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

وقد أنشأت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال هذه العمليات دورة تشغيلية مثالية تهدف إلى إطلاق ديناميكية يمكنها القضاء على مختلف الجماعات الإرهابية والإجرامية. وبالطبع، يتم تنفيذ هذه الإجراءات مع الاحترام الكامل لإطار الامتثال من خلال آليات تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وأود هنا أن أشيد بالتضامن النشط الذي أعرب عنه مجلس الأمن فيما يتعلق ببلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لا سيما من خلال اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الذي أذن بنشر القوة المشتركة، والقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) الذي دعا إلى إبرام اتفاق تقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بهدف تقديم دعم محدد للقوة المشتركة في عملياتها على أراضي مالي.

ورغم هذا التقدم المشجع، لا تزال الحالة تبعث على القلق وتتدهور. وبينما نتكلم، لا تزال منطقة الساحل تعاني من صدمات ناجمة عن الهجوم الذي وقع يوم الأحد الماضي على كنيسة في شمال بوركينا فاسو، وأدى إلى مقتل ستة أشخاص، بمن في ذلك القس الذي كان يدير القداس. وقد استُهدف على وجه التحديد وأُطلق الرصاص عليه بدم بارد على يد مجموعة من المهاجمين الإرهابيين الذين دخلوا القرية. وبالأمس علمنا بالهجوم على طابور من الجيش النيجيري قتل فيه ٢٨ شخصًا. وقبل أسبوعين بالتحديد، تعرضت كنيسة بروتستانتية في شمال بوركينا فاسو لهجوم، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص، بمن في ذلك أسقف الكنيسة. وفي ليلة ١٣ إلى ١٤ أيار/مايو، قتل إمام وابنه بدم بارد. وفي خضم عمليات القتل هذه، شاهدنا اختطاف سياح فرنسيين في بنن. ورغم أن بنن لا تقع في منطقة

الساحل، فإن وجهة الخاطفين ورهائنهم، قبل أن يتم إيقافهم عن طريق تدخل عسكري منسق بين القوات الفرنسية وقوات بوركينا فاسو، توضح أن هذا عمل نفس الجماعات الإرهابية التي تنتهك السلام في منطقة الساحل. وحدثت أيضًا العديد من الهجمات الأخرى في مالي والنيجر ودول أخرى، مما يعد دليلا على التهديد الإرهابي المستمر في منطقة الساحل.

ويوم أمس فقط، ١٤ أيار/مايو، واجه الجيش النيجيري، كما ذكرت سابقًا، هجومًا واسع النطاق أسفر عن مقتل ٢٨ عسكريًا على الحدود مع مالي. وبالمثل، قُتل ١٢ مدنياً من فولاني يوم الاثنين في منطقة سيجو بوسط مالي. والجماعات الإرهابية الممولة من مناجم الذهب الحرفية أو من مختلف أشكال الاتجار، لا تزال قوية وتمارس ضغوطاً كبيرة على دولنا. ويكتسب التهديد قوة في كل مكان، ولم يعد محصورا في شمال مالي، وفي منطقة بوركينا فاسو الساحلية، أو بعيدًا عن حدود موريتانيا، إنه ينتشر ويتخذ أشكالًا أخرى عواقبها مأساوية كذلك.

وتشهد منطقة الساحل اليوم وقوع عشرات الضحايا كل شهر، يُقتلون في كمائن أو عمليات خطف أو عمليات قتل مستهدفة أو جماعية أو هجمات باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة.

والنتيجة الأساسية لهذه الحالة هي النزاعات القبلية وأعمال القتل وقد وصلنا إلى قمة الرعب بأعمال القتل القبلية في إيناتس، في النيجر، وييرغو وإربيندا، في بوركينافاسو، وكولونون وأوغوساجو، في مالي. وقد مات ٣٠٠ شخص على الأقل، منذ بداية عام ٢٠١٩، نتيجة للنزاعات القبلية وحدها.

إن منطقة الساحل اليوم تشهد هجمات على المدارس في شكل حرق ونهب للمباني وتهديدات موجهة إلى المعلمين. ونشهد هجمات على رموز الدولة، ونهبا للأسواق وسرقة للماشية، علاوة على قتل المدرسين. ونتيجة لذلك، أغلقت الإدارات العامة والعيادات الصحية والمدارس، ما أدي إلى حرمان الآلاف من الأطفال من التعليم وتسبب في تشريد واسع للسكان واللاجئين.

ويوجد في مالي وبوركينا فاسو مجتمعتين أكثر من نصف مليون طفل الآن من دون تعليم، في الوقت الذي شرد فيه ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ شخص داخليا في بوركينا فاسو و ٦٠٠ ٠٠٠ في تشاد. وقد انضم الآلاف من اللاجئين، على طول الحدود، إلى عشرات الآلاف من اللاجئين الماليين الذين فروا إلى بوركينا فاسو وموريتانيا منذ عام ٢٠١٢.

وكما يمكننا أن نرى، فإن بلدان منطقة الساحل تواجه حالة إنسانية خارجة عن نطاق السيطرة. وأود أن أشكر جميع شركائنا الذين يساعدوننا على مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية، بدءا بالأمم المتحدة. ولكن، بالنظر إلى ضخامة الأزمة، نحتاج إلى مساعدة على نطاق أوسع من ذلك بكثير.

وبالإضافة إلى حالة الطوارئ الإنسانية، يبدو أن التحديات الأمنية ستظل حالة طوارئ كبرى لوقت طويل، إذا أردنا تجنب فشل دولنا ومنع انتشار واسع للفوضى في قارتنا، مع العديد من التداعيات العالمية المتوقعة.

ولمواجهة هذا التحدي الأمني، تستثمر دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استثمارا كبيرا في مجال الأمن. فتتراوح نسبة الإنفاق الأمني من ١٨ إلى ٣٢ في المائة من الميزانية الوطنية، حسب البلد – وهو عبء هائل على اقتصاداتنا واستنزاف لخدماتنا الاجتماعية الأساسية، التي تقل أصبتها في ميزانية الدولة بشكل كبير كل عام. ونحن نناشد مجلس الأمن وجميع الشركاء، في سياق جميع تلك الحالات الطارئة والتحديات الهائلة، مواصلة دعم الجهود القيمة للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وينبغي لهذا الدعم أن يؤدي إلى التشغيل الكامل للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على وجه السرعة.

فالقوة جاهزة للعمل، لكنها لا تزال تحت التزود بالمعدات. وعلى الرغم من أن القوة نفذت بعض العمليات، فإن افتقارها إلى المعدات، ولا سيما المعدات الثقيلة، ما زال يشكل عائقا حقيقيا لها في سبيل بلوغها القدرة التشغيلية الكاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق التقني فيما بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاتحاد الأوروبي والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي يساعد على دعم عمليات القوة على الأرض، لا يشمل سوى العمليات في الأراضي المالية. ولذا، فإن الدعم المقدم بموجب الاتفاق يعود بالفائدة فقط على كتيبتين من الكتائب السبع المشكلة. مع ذلك، وكما اتضح بالفعل، فإن التهديد قائم في جميع أنحاء منطقة الساحل.

ولذلك، فإننا نرحب بتوصية الأمين العام أنطونيو غوتيريش للمجلس باستكشاف إمكانية تقديم دعم من خلال البعثة المتكاملة إلى جميع الكتائب العاملة في إطار القوة المشتركة، بشرط أن تتولى هذه الكتائب أو الشركاء الآخرين المسؤولية عن تقديم المساعدة في مناطق عملياتها، أي، خارج أراضي مالي الإقليمية.

وباسم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أطلب من مجلس الأمن أن يوافق على الطلب الحالي، الذي أقره الأمين العام، من أجل وضع صيغة جديدة للأمم المتحدة لدعم القوة المشتركة، ومن ثم تمكينها من الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الأمنية، التي تنطوي، بخلاف ذلك، على مخاطر إيجاد حالة خطيرة في قطاع الساحل والصحراء وخارجهما.

إن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل هي كفاح من أجل بقاء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وهناك خطر حقيقي من توسيع نطاقه ليشمل المناطق الساحلية، أو حتى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها. ويشكل الاختطاف الأخير لاثنين من الرعايا الفرنسيين في شمال بنن إنذارا خطيرا بخطر هذا التوسع، لأن بنن ليست في منطقة الساحل. يمكن لتلك البيئة الخطيرة، نظرا للتهديد الإرهابي، أن تؤدي إلى زيادة حالات الهجرة المحفوفة بالمخاطر والسرية.

إن الكفاح ضد الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى ذات الصلة في منطقة الساحل مسؤولية جماعية وينبغي أن تعالج بنفس العزيمة التي أظهرت في البلدان والمناطق الأخرى، مثل العراق وأفغانستان. وبالنظر إلى الطابع الملح للإجراءات التي يجب اتخاذها، لن تتمكن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من تحقيق النجاح في ذلك بمفردها. لذا، فقد حان الوقت لأن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء تحالف دولي للمزيد من التصدي لظاهرة الإرهاب في منطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفي جميع أنحاء منطقة الساحل.

وقد حان الوقت أيضا لأن يتخذ المجتمع الدولي موقفا واضحا بشأن حل الأزمة الليبية. فليبيا لا تزال ملاذا آمنا وأرضا خصبة للإرهابيين والمجرمين من جميع الأنواع، ولذلك فهي العامل الرئيسي لزعزعة الاستقرار في منطقتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد باري على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد بويويا.

السيد بويويا (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، أهنئ الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن عن شهر أيار/مايو.

وكذلك أشكركم، السيد الرئيس، على دعوة الاتحاد الأفريقي إلى هذه الإحاطة نصف السنوية بشأن الحالة في منطقة الساحل، وبصفة خاصة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وكذلك أشيد بالأمين العام على تقريره الممتاز (S/2019/371)، الذي يغطي جميع المسائل في منطقة الساحل.

لا تزال الحالة الأمنية صعبة، في وقت تقديم هذه الإحاطة، في منطقة الساحل والصحراء. ففي مالي، تواصلت الأعمال

الإرهابية في الشمال وانتشرت إلى وسط مالي، في حين فاقمت النزاعات القبلية حالة مقلقة بالفعل. فقد احتل الهجوم على مخيم ديورا ومذبحة المدنيين في أوغوساغو – اللذين أسفرا عن مقتل عدد من الناس يفوق قتلى كل الهجمات الإرهابية التي وقعت في عام ٢٠١٨ مجتمعة – العناوين الرئيسية في الأيام الأخيرة.

وفي النيجر، يواجه البلد كذلك – علاوة على عمليات توغل الإرهابيين في مناطق الحدود مع مالي والهجمات على مراكز الشرطة – متمردين من جماعة بوكو حرام في الجنوب، ولا سيما في بوسو وديفا، حيث أدت الهجمات العديدة التي تبنتها تلك الجماعة إلى تشريد واسع النطاق إلى وسط البلد.

وكان هجوم ١٤ أيار/مايو الذي وقع في مانغيزي في منطقة تيلابيري غرب النيجر بالقرب من الحدود المالية، الذي استهدف رتلا عسكريا للقوات المسلحة النيجيرية وقتل ٢٨ شخصا، تذكيرا بأن تنظيم الدولة سيء الصيت لا يزال نشطا في منطقة الحدود الثلاثية. والاتحاد الأفريقي يدين مرة أخرى هذا العمل الخسيس، ويقدم تعازيه لأسر الضحايا والمتضررين وحكومة النيجر.

وفي بوركينا فاسو، لاحظنا توسعا في الوحشية الإرهابية من الشمال إلى الشرق، وحتى في وسط البلاد، مع اتجاه نحو استهداف الكنائس في الأيام الأخيرة. ويمكننا أن نرى دليلا على ذلك في الهجمات الشنيعة التي ارتكبت يوم الأحد، ١٢ أيار/مايو، في كنيسة كاثوليكية في دابلو، في شمال وسط البلد، مما أدى إلى مقتل ستة أشخاص، بما في ذلك القس راعي الأبرشية، وفي ١٣ أيار/مايو، في شمال البلد، حيث اختطف أربعة من المؤمنين ثم قتلوا بوحشية. إن توسيع نطاق الهجمات الإرهابية إلى الجنوب الشرقي من البلد يعني الآن تهديدا بالتوسع نحو توغو وبنن وغانا. وفي تشاد، إضافة إلى انعدام الأمن المرتبط بأنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية، وقعت البلاد في كانون الثاني/يناير ضحية هجوم للمتمردين في الشمال الشرقي.

ولم يتمكن وجود القوات المسلحة المالية في عملية برخان من منع تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. وهذا التدهور المستمر في الحالة الأمنية هو ما دفع قادة دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأثنى الاتحاد الأفريقي على هذا القرار المسؤول للغاية، والذي يتماشى مع مبادئ الهيكل الأفريقي للسلم والأمن. وأيد الاتحاد الأفريقي هذا القرار بقوة، واعتمد مجلس السلم والأمن التابع له في اجتماعه المعقود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، المفهوم الاستراتيجي للعمليات وأذن بنشر القوة لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا.

وجدد مجلس السلم والأمن ولاية القوة المشتركة في اجتماعه في ٩ نيسان/أبريل، مع الإشارة أيضا إلى التقدم المحرز، والعمليات المضطلع بها والدعم الذي تواصل البلدان تقديمه للقوة. وهنأ مجلس السلم والأمن بلدان المنطقة وكذلك قائد القوة، وشجعها على المضي قدما.

وقد تناول مجلس السلم والأمن عددا من التوصيات، وهي أن التمويل الموعود للقوة خلال مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٨ ينبغي أن يتاح على وجه السرعة، توسيع نطاق المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتشمل كامل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأن تدرس مفوضية الاتحاد الأفريقي كيف يمكنها مواصلة دعم القوة في إطار رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بالطلبات المعتادة لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن تمتع القوة المشتركة بالتمويل المباشر من الأمم المتحدة والعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام.

وبالنظر إلى الحالة السائدة في منطقة الساحل، أصبح تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الآن

ضرورة مطلقة وملحة. وهذا جهد ينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي بأسره. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الجهد جزءا من منظور شامل يراعي التحديات الأخرى في منطقة الساحل، مثل الحوكمة والتنمية وتغير المناخ. والاتحاد الأفريقي يؤيد تلك الرؤية لأنه يعتقد أنها ستمثل أملا أكبر للناس.

وعلى الصعيد الأمني، أحيا الاتحاد الأفريقي عملية نواكشوط من أجل تعزيز الأمن الإقليمي. وعلى الصعيد السياسي، يواصل الاتحاد الأفريقي المشاركة في عملية السلام في مالي وأيضا في ليبيا، وسيواصل جهوده لتسوية الأزمات التي تواجه هذين البلدين.

وفيما يتعلق بالتنمية، يدعم الاتحاد الأفريقي بلدان حوض بحيرة تشاد في إطار الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام. ويواصل الاتحاد الأفريقي دعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في الدعوة إلى تعبئة الموارد التي تم التعهد بها خلال مؤتمر التنسيق الشركاء والمانحين في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية في دول المجموعة الخماسية. كما عقد الاتحاد الأفريقي في نيامي مؤخرا مؤتمرا إقليميا بشأن تغير المناخ في منطقة الساحل واعتمد القرارات ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أقول إن الاتحاد الأفريقي يؤيد بقوة تقرير الأمين العام ويؤكد أنه ينبغي ألا يدخر أي جهد في دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بويويا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوسادا فرناندیز.

السيد لوسادا فرناندیز (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتيحت مرة أخرى للاتحاد الأوروبي للمشاركة في مناقشات مجلس الأمن بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن هذا الاجتماع بلا شك خطوة هامة في زيادة قوام القوة المشتركة هذه، والتي من الضروري دعمها، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2019/371).

وفي الواقع، نلاحظ جميعا تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. والأمن في منطقة الساحل لا يمثل أمن دول المنطقة فحسب، بل أمن أوروبا كذلك، إنه يمثل أمن الجميع. ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي تقرير الأمين العام، ولا يزال يتعاون تعاونا كاملا مثلا كان في بروكسل قبل يومين في ١٤ أيار/مايو مع وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وألاحظ أيضا أن للاستقرار في منطقة الساحل آثارا جانبية. ولن يتحقق الاستقرار الدائم في منطقة الساحل بدون التنفيذ الكامل والفعال والشامل لأحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويواصل الاتحاد الأوروبي العمل لأجل تحقيق تلك الغاية ويدعو الأطراف المالية والحكومة الجديدة في مالي إلى إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها في شمال مالي، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومنذ إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في عام ٢٠١٤، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم وجودها المتزايد في جانبي الأمن والتنمية من خلال المساعدة في تعبئة المجتمع الدولي. ويعتبر ذلك الدعم أحد أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأود أن أوجه اهتمام المجلس إلى ثلاث نقاط.

أولا، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مختلف عناصرها، بما في ذلك عنصرها الشرطي. ويجب أن يقترن ذلك الدعم المتواصل بتعزيز مشاركة المجموعة الخماسية في تحقيق أهدافها في الميدان.

وكانت تلك هي الرسالة الرئيسية تم إيصالها في الاجتماعات الوزارية التي عقدت في بروكسل في وقت سابق من هذا الأسبوع، وهي شرط أساسي لإعادة حشد الدعم الدولي.

ويجب أن تواصل الجهود التركيز على تنفيذ إطار الامتثال المتعلق باحترام عمليات القوة المشتركة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واستنادها إلى القانون. ويوجد في منطقة الساحل حوالي ٨٠٠ من الخبراء الأوروبيين من ثلاث بعثات للسياسة المشتركة للأمن والدفاع – بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات – بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في الساحل والنيجر، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، جنبا إلى جنب مع قوات الدفاع والأمن في منطقة الساحل، ويواصلون تقديم المشورة والتدريب.

ونواصل مع شركائنا في منطقة الساحل التعاون في عملية تهدف إلى تكييف هذه البعثات وإعطائها طابعا إقليميا بغية تحسين دعم القوة المشتركة وتلبية احتياجات قوات الأمن والدفاع في جميع بلدان المجموعة الخماسية. وستنشر قريبا خلية إقليمية للمشورة والتنسيق في نواكشوط بهدف تحسين دعم الأمانة الدائمة.

ويظل هؤلاء الخبراء تحت تصرف شركائنا في منطقة الساحل لمساعدتهم، ولا سيما تحسين وتنقيح مفهوم عمليات القوة من أجل إعطاء الأولوية لأشد المناطق اضطرابا، ثانيا، تحسين وتعزيز تنقّل القوة في تلك المناطق، ثالثا، ضمان النقل السريع لقوات الأمن الداخلي لكفالة محاكمة الأشخاص المقبوض عليهم – مع الاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، يواصل الاتحاد العمل لتلبية الاحتياجات التي طلبتها العديد من دول المجموعة الخماسية لتفعيل عناصر الشرطة الوطنية وتمكينها من الوفاء بمهامها المحددة الثلاث: التحقيقات والاستخبارات والرقابة. وسيتم توفير ذلك الدعم بطبيعة الحال، بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وقدم الاتحاد الأوروبي دعما قويا لتطوير القوة المشتركة للمجموعة الخماسية وتفعيل عملياتها بمبلغ ١٠٠ مليون يورو تشمل المعدات والخدمات والهياكل الأساسية – بقيمة ٧٥ مليون يورو، ودعم الهياكل المعنية بالسلام والأمن للمجموعة الخماسية بقيمة ٥ ملايين يورو، ودعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتمكينها من تقديم الدعم العملياتي واللوجستي للقوة المشتركة في مالي – بقيمة ١٠ ملايين يورو، ودعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لوضع وتنفيذ إطار امتثال عمليات القوة المشتركة لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بقيمة ١٠ ملايين يورو. وقدمت هاتان الفئتان من الدعم في إطار الترتيبات التقنية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي تم التوقيع عليها في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بدعم القوة المشتركة عن طريق البعثة المتكاملة، فإن من الجدير بالذكر أن القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) يسمح للبعثة بتقديم الدعم العملياتي واللوجستي على الأراضي المالية حصريا وليس في جميع بلدان المجموعة الخماسية. وكما ذكر سابقا، فإن من شأن ذلك أن يحد للأسف، من الدعم من الدعم المقدم للكتائب المشاركة في العمليات في البلدان الثالثة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا توصية الأمين العام الداعية إلى الإذن للبعثة بتوفير المواد الاستهلاكية لجميع الكتائب العاملة في إطار الامتثال المتعلق باحترام عمليات القوة المشتركة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثانيا، وفيما يتعلق بإطار الامتثال المتعلق باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تجدر الإشارة إلى أن شريحة التمويل المسبق الأولى بقيمة ٥ ملايين يورو قد دفعت إلى مفوضية الأمم لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٨ وأن الأنشطة الأولية قد بدأت بالفعل مثل نشر فريق المساعدة

التقنية في إطار القوة المشتركة لمساعدة الموظفين العسكريين في استعراض الوثائق الرئيسية وتوفير التدريب للضباط العسكريين. وهو نظام إيجابي جدا ولم يسبق له مثيل في أي عملية أفريقية. ويجب تطبيقه وتوسيع نطاقه الآن لمنع جميع الانتهاكات البغيضة وغير المقبولة التي من شأنها أن تسيء إلى العملية في نظر المجتمع الدولي والمدنيين في الميدان.

ثالثا، وأخيرا، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رائد في تنسيق الدعم الدولي المقدم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية ويرحب بتفعيل الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية. ويواصل مركز التنسيق الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي بوصفه هيئة مخصصة وسلّم به القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) تيسير تنسيق المساعدة الثنائية إلى القوة المشتركة من خلال التركيز على دعم الجهات المانحة المتعلق بتوفير احتياجات القوة.

وبعد إنشاء لجنة دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية في موريتانيا جرت تبادلات أولية بين القوة ومركز التنسيق. وسيعزز إنشاء خلية تقديم المشورة والتنسيق الإقليمي في نواكشوط في تموز/يوليه أيضا لجنة دعم القوة المشتركة ونقل مركز التنسيق إلى نواكشوط، فضلا عن تعزيز الملكية الكاملة للعملية من بلدان المجموعة الخماسية.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ممتاز جدا، وخاصة التعاون بين بعثات الاتحاد الأوروبي المدنية والعسكرية في مجالي الأمن والدفاع، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الموجودة في الميدان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما العمل الذي لا غنى عنه الذي تؤديه البعثة ويضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد النظيف.

والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عازمان على المضي في تعزيز الشراكة مع بلدان المجموعة الخماسية، وهي أمر حيوي لأمن المنطقة وتنميتها. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة دعمه خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ رهنا لتعزيز التعاون من جانب دول المجموعة الخماسية في تحقيق الأهداف في الميدان. ويشمل ذلك الدعم أيضا تقديم الدعم السياسي والمالي من الشركاء الدوليين الآخرين، مثلما فعلنا للتو على الصعيد الأوروبي مع وزراء المجموعة الخماسية في بروكسل.

ويجب أن يشارك الطرفان في هذه الجهود المتبادلة على أساس من الحوار الصريح الفعال بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المجموعة الخماسية، فضلا عن التقدم الملموس المحرز في الميدان. ويجب أن نواصل ذلك الزخم إذا أردنا استمرار جهودنا وتعزيزها. ونعوّل على دعم مجلس الأمن نظرا لأهميته لاستمرار تلك الجهود، سواء من الناحية السياسية أو الدعم اللوجستي والمالي للمجموعة الخماسية والقوة المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوسادا فرناندیث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على طرح هذه المسألة المهمة والملحة للغاية في جلسة لمجلس الأمن. أود أيضاً أن أشكر وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوركينا فاسو، السيد باري، على الانضمام إلينا.

وأشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة الكيفية التي يدعم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويمكنه أن يزيد في دعمها، للعمل معاً لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن المكتب يفخر بكونه شريكاً موثوقاً به للمجموعة منذ إنشائها، أي من خلال برنامجنا الذي يساهم في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. يركّز برنامج الساحل التابع للمكتب على تعزيز إمكانية الوصول والكفاءة والمساءلة في نظم العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات، فضلاً

عن الأشكال الأخرى للاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد. ذلك يستجيب مباشرة لأهداف الأمن والحوكمة المبينة في الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة، ويجري تنفيذه بالتعاون مع بلدان المغرب العربي المجاورة، أي الجزائر والمغرب. يعوّل المكتب كثيراً على شراكتنا الاستراتيجية مع المجموعة الخماسية، التي تظل على رأس أولويات عملنا في الميدان.

في عام ٢٠١٧، طلبت الأمانة العامة للمجموعة الخماسية والدول الأعضاء فيها إلى المكتب دعمها لإعداد عنصر الشرطة للقوة المشتركة لتعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة في الإجراءات القضائية في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وبالعمل مع شركائنا في المجموعة، وكذلك مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، عقدنا مشاورات أسفرت عن اتفاق إطاري مفاهيمي وتنظيمي، ومبادئ لتفعيل عنصر الشرطة. ونتيجة لذلك، أُنشئت وحدات التحقيق في جميع أنحاء المنطقة.

عقد المكتب حلقات عمل تدريبية عديدة للجيش وعناصر إنفاذ القانون والقضاء لتعزيز التنسيق بين القوة المشتركة ونُظم العدالة الجنائية لمنطقة الساحل وحماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات. وقد حققت بلدان منطقة الساحل بعض النتائج الملحوظة بدعم منا والتي تتناول، على وجه الخصوص، التعاون القضائي الإقليمي والمساعدة القانونية المتبادلة، ووسم الأسلحة النارية، والتحقيق في تمويل الإرهاب، والاتجار غير المشروع في المطارات، وحل القضايا المتراكمة التي تشمل المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية الذين طال احتجازهم قبل تقديمهم للمحاكمة.

تحققت النتائج بفضل الدعم المقدم من حكومات ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة، وهولندا، والدانمرك، والنرويج، وبلجيكا، وفرنسا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. يعود قدر كبير من الفضل إلى شركائنا في المجموعة الخماسية لالتزامهم بالدفع قدماً الجهود المبذولة وذلك من خلال القوة المشتركة في بيئة أمنية هشة.

إذ نتطلع إلى المستقبل، في ضوء رئاسة بوركينا فاسو للمجموعة الخماسية، يسعى المكتب إلى مواصلة تطوير الدعم الذي يقدمه إلى البلد وجيرانه. ومع ذلك، يجب أن نوضح أن العديد من التحديات المروعة لا تزال قائمة. وهناك، على وجه الخصوص، مجالات ثلاثة نطلب فيها دعم الدول الأعضاء على جناح السرعة لتنفيذ عنصر الشرطة التابع للقوة المشتركة.

أولاً، في مجال الطب الشرعي، نحن بحاجة إلى توفير المعدات والتدريب لموظفي إنفاذ القانون من أجل التحقيق في مسرح الجريمة، الذي يتناول، على وجه الخصوص، الأدلة التي يجمعها الأفراد العسكريون.

ثانياً، نحن بحاجة إلى الدعم لزيادة تعزيز التدابير المتعلقة بالنزاهة ضمن القوة المشتركة والنُظم القضائية الوطنية، بهدف نهائي يتمثل في تدعيم الثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى زيادة الدعم المقدم لإدماج المرأة في الهياكل الأمنية للدول الأعضاء في المجموعة، وفعل المزيد لتمكين المرأة وإبراز مساهماتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل.

يدرك عنصر الشرطة التابع للقوة المشتركة للمجموعة أنه لكي تكون الاستجابات الأمنية مستدامة وفعالة، يجب أن تحترم حقوق الإنسان وتعزز العدالة. فهي تمثل آلية هامة وابتكارية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي الوقت نفسه استعادة الثقة. وأود أن أعرب عن امتناني للمجلس على لفت الانتباه إلى التحديات التي نواجهها في تحقيق تلك الأهداف الهامة.

إن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والالتزام السياسي للمجموعة الخماسية والمجتمع الدولي ما برحا من الشروط الأساسية للعمل الفعال. والمكتب ملتزم بالعمل مع جميع شركائنا لتعزيز الإدارة والأمن والتنمية لجعل منطقة الساحل أكثر أماناً وتعافيا وازدهاراً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المفيدة جدا. أرحب ترحيبا خاصا بوجود وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوركينا فاسو، معالي السيد ألفا باري، حول هذه الطاولة بصفته الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وإننا نقدّر حقاً حضور الوزير ونرحّب به مرة أخرى ترحيباً حاراً.

استهل بياني بالإعراب عن تعازينا القلبية إلى سلطات النيجر في أعقاب الخسائر البشرية المأساوية التي نجمت عن الكمين الإرهابي الذي استهدف القوات المسلحة للنيجر على طول حدود مالي، وأود أن أؤكد لها أن فرنسا تقف في تضامن كامل معها.

كذلك أترحم على أرواح جميع المدنيين والموظفين الوطنيين وأفراد القوات المسلحة الحكومية والدولية على السواء الذين فقدوا حياتهم خلال العنف القبلي والإرهابي، الذي يضرب للأسف بلدان الساحل بشكل يومي تقريباً.

أخيراً، أود أن أترحم بحرارة على روحي الجنديين الفرنسيين اللذين ماتا قبل بضعة أيام في عملية لتحرير الرهائن في بوركينا فاسو، بعد التكريم الوطني لهما بالأمس. ونقدّر بصفة خاصة كلمات الوزير في هذا الصدد.

من أجل إحراز تقدم، يجب أن نكون واضحين حيال ما نراه. إن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل يؤججه انتشار التهديد الإرهابي وزيادة العنف القبلي. وهذا التدهور يشكل خطراً غير مسبوق على الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا برمتها. لقد أضحت الآن بلدان المجموعة الخماسية أول المتضررين، ولكن ستواجه غيرها قريباً نفس التحديات إذا لم تُقدَّم استجابات ملائمة على جناح السرعة.

لذلك نشارك بشكل جماعي في سباق حقيقي مع الزمن لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. وهذا يتطلب التنفيذ العاجل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، إنه نضال حامي الوطيس ضد الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة، ويتطلب كذلك الحكم الرشيد وإيجاد الفرص الاقتصادية المستدامة للناس. وكما نعلم جميعاً، فإننا لن ننجح ما لم نشرع بالعمل في آن واحد معاً على طول المسارين الأمني والإنمائي.

إن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية عنصر رئيسي في المكوّن الأمني لتلك الجهود، ويكمّل الكيانات الأمنية الأخرى المنتشرة في المنطقة، ولكل منها قيمته المضافة. إن القوة المشتركة فريدة في طابعها، بدون أن تكون لها أي سابقة حقيقية أو ما يعادلها في القارة.

إنها تبين الإرادة المشتركة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتنسيق الاستجابة لتهديد، ينبغي ألا يخطأن أحد في أنه له عواقب علينا جميعا. إن مسؤوليتنا المشتركة بصفتنا المجتمع الدولي هي أن نقدم لها الدعم الذي يتناسب مع ما هو على المحك.

لقد تمكّنت القوة المشتركة بفضل ما تحقق مؤخرا من مكاسب هامة من اتخاذ خطوة كبيرة في تشغيلها. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى استئناف العمليات، مما يبعث إشارة قوية للصمود في أعقاب الهجوم الذي وقع على المقر في سيفاري. كما أقصد التفعيل الكامل لإطار الامتثال لحقوق الإنسان، مما برهن على أن الوعي بأن الأنشطة التي تضطلع بها القوة المشتركة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إن حظيت بالدعم الكامل من السكان. وأخيرا، أقصد التقدم المحرز في نشر عنصر الشرطة، وهو أمر أساسي للأداء السليم للقوة.

وفي هذا السياق، فقد صار الحشد الكامل لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى لكي يتسنى للقوة المشتركة تحقيق كامل إمكاناتها. كما يجب

الانتهاء من الإجراءات القضائية ضد الجناة المزعومين لأي نوع من المخالفات. ويجب الانتهاء من نشر ضباط مكلفين بمهام الشرطة العسكرية في إطار القوة المشتركة وإضفاء الطابع القضائي على عمل القوة، بدعم من مختلف الشركاء، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع في الساحل وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وعلاوة على التزام دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن نجاح القوة المشتركة سيرتهن بتقديم الدعم الدولي المناسب والفعال. وقد تحقق الكثير بالفعل، ولا سيما بفضل الحشد الذي لم يسبق لها مثيل في الاتحاد الأوروبي، وهو ما ذكرته بالفعل بالتنسيق مع الأمانة الدائمة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجب أن تصبح الأمانة الدائمة، التي أشيد بأنشطتها، صلة الوصل الوحيدة بين المعونات الدولية والاحتياجات في الميدان.

ونود أيضا مواصلة تحسين فعالية الترتيبات الدولية القائمة. وفي هذا السياق، فإننا سنقترح، في إطار التجديد المقبل لولاية البعثة، توضيح الطرائق لاستخدام وإيصال الدعم المقدم في إطار الاتفاق التقني لضمان تلبية احتياجات القوة على نحو أفضل. ولا يزال هدفنا النهائي هو تعزيز دعم القوة المشتركة المتعدد الأطراف من خلال تجهيزها بولاية قوية وتنفيذ عناصر الدعم اللوجستي، لأننا نعلم أن الدعم المستدام والذي يمكن التنبؤ به هو السبيل الوحيد لضمان نجاح جهود دول المجموعة في الأجل المتوسط. ولا نزال نسترشد بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2019/371) في ذلك الصدد. ونحن على استعداد لإحالتها إلى المجلس بمجرد إحراز القوة المشتركة أول تقدم كبير في الميدان.

وفي هذا السياق الإقليمي الصعب، تستحق الحالة في بوركينا فاسو اهتمامنا الكامل. فقد أتاحت بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى منطقة الساحل فرصة لمراقبة تعبئة السلطات في بوركينا فاسو في الميدان، ولكنها أوضحت أيضا الحاجة إلى دعم دولي كبير لتمكينها من استعادة الاستقرار. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما العملية التي بدأت بمبادرة من الأمين العام لتعديل وجود الأمم المتحدة في الميدان في ضوء الاحتياجات الناشئة عن تدهور الحالة في المنطقة. ونأمل أن تكون استجابة الأمم المتحدة طموحة وأن تلبي توقعات سلطات بوركينا فاسو في مجالات المساعدات الإنسانية والتنمية وتدريب قوات الأمن واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون ودعم مكافحة الإرهاب. ونحن نرى أن لجنة بناء السلام هي الكيان المناسب لدعم هذه العملية التي نتوقع من الأمانة العامة تقديم إحاطات منتظمة بشأنها.

إن الأخطار التي تهدد منطقة الساحل تتطلب مضاعفة الالتزام والاهتمام الكامل والتعبئة من جانب مجلس الأمن. وأؤكد للمجلس تصميم فرنسا الثابت في هذا الصدد، وسنقدم بيانا صحفيا بهذا الشأن في نهاية هذه الجلسة.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الإحاطة بشأن دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأرحب بحضور معالي السيد ألفا باري، وزير خارجية بوركينا فاسو ورئيس مجلس وزراء دول منطقة الساحل بيننا هذا الصباح. كما يشكر وفد بلدي السيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، والسيدة بينتو كيتا، والسيد أنخيل لوسادا فرناندیث، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والتوصيات الوجيهة الواردة في التقرير.

إن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية هدف لأعمال إرهابية من أعمال عنف مروعة ومتنامية، تقوم بها الجحافل الجهادية، التي يظهر أعضاؤها كل يوم اختيارهم التخلي عن

إنسانيتهم. ويمكن ملاحظة ذلك في الهجمات العديدة ضد السكان وأماكن العبادة، التي أعقبتها مذبحة المصلين أثناء الصلاة والمذبحة الجماعية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وهي بلدان قريبة جداً منا، سواء على المستوى الجغرافي أو الإنساني. وقبل بضعة أيام، اختُطف سائحان فرنسيان من متنزه بيندجاري في بنين ونُقلا إلى بوركينا فاسو، ثم تم تحريرهما لاحقًا لحسن الحظ من قبل قوات كوماندوس من وحدات القوات المسلحة في بوركينا فاسو والقوات الخاصة الفرنسية، والتي تم بالإجماع الاعتراف بمؤهلاتها المهنية. وتود كوت ديفوار أن تغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجنديين الفرنسيين والمرشد السياحي من بنين الذين فقدوا أرواحهم.

ونستخلص من هذا الحدث المأساوي ثلاثة دروس رئيسية، وهي الطابع عبر الوطني للتهديد الإرهابي، والروابط المحتملة بين الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات الإرهابية، وقبل كل شيء، الحاجة الملحة لجميع المشاركين في مكافحة الإرهاب للانضمام إلى الجهود المبذولة للاستجابة بطريقة تتناسب مع هذه الظواهر. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع الذي عقده الرئيس نانا أكوفو – أدو مؤخرًا في أكرا، بمشاركة بوركينا فاسو ورئيس مؤتمر رؤساء دول مجموعة الخمسة في الساحل وغانا وكوت ديفوار وبنن وتوغو، يجسد الوعي الحاد بهذه الحاجة. لذلك من المناسب الترحيب بهذا الوعي الجديد ونأمل في استمراره. وفي الواقع، فإننا نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزه ذلك الاجتماع بالفعل.

وعلى الرغم من هذه التحديات المعقدة وفي سياق الأداء الاقتصادي الوطني الضعيف، لم تدخر دول الساحل حتى الآن جهداً لتحقيق التشغيل الكامل للقوة المشتركة، مما أضفى بلا شك قيمة على مكافحة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات الإرهابية في منطقة الساحل. وقد سهلت جهودها المستمرة، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمؤسسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، تشجيع التقدم المحرز في توطيد القوة المشتركة. لذلك ترحب كوت ديفوار بالاتجاهات الإيجابية التي تم تحديدها في تقرير الأمين العام (S/2019/371)، بما في ذلك زيادة قوام القوة المشتركة بنسبة ٧٥ في المائة من قدرتها التشغيلية، والجهود الجارية لمعالجة المسائل المتصلة بالتدريب وتوفير المعدات الملائمة، والتقدم المحرز في تنفيذ العنصر المدني وعنصر الشرطة، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار الامتثال لحقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تحديد قواعد الاشتباك ومدونة لقواعد السلوك وإجراءات التفاعل مع السكان المدنيين، وإعادة هيكلة الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ترحب كوت ديفوار بهذه التطورات المهمة وتشاطر الأمين العام آراءه فيما يتعلق باستمرار التحديات المتصلة، في جملة أمور، بتمويل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ودعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفقا القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، ومسائل التنمية الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل.

وفيما يتعلق بتمويل القوة المشتركة، يؤيد بلدي دون أي شرط بنود البيان الصادر عن مؤتمر رؤساء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونحث شركاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الوفاء بتعهداتهم المالية. وعلى الرغم من الجهود المالية واللوجستية التي بذلها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، لا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو وحده الذي سيكفل فعالية القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويرى بلدي أن اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء مكتب دعم يمول عن طريق الأنصبة المقررة، ومستقل عن البعثة، سيكون بلا شك أداة مفيدة للتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لدعم القوة المشتركة.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الصعوبات التي تطرأ لدى الاضطلاع بالعمليات الجارية، يتضح أنه يلزم إجراء استعراض لتعديل الاتفاق التقني المتعلق بالدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة للقوة المشتركة. وعلى نحو ما أوصى به مجلس وزراء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ينبغي أن يتيح هذا الاستعراض تحديد إمكانية توسيع نطاق المساعدة التي تقدمها البعثة المتكاملة.

ولكي تكون الاستجابة الأمنية التي توفرها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فعالة على مر الزمن، يجب أن تكون جزءا من نهج أوسع نطاقا، يأخذ في الحسبان الأسس الهيكلية الحالية لانعدام الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وما انفكت كوت ديفوار مقتنعة بأن المبادرات الأمنية في منطقة الساحل لن تكون لها آثار هامة ودائمة إلا إذا ظلت مكافحة الفقر وآثار تغير المناخ، وتحسين الحوكمة والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والفرص الاقتصادية أولوياتنا الرئيسية. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي باعتماد الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية، الأمر الذي سيتيح تمويل ٤٠ مشروعا إنمائيا. وتحقيقا لهذه الغاية، تأمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن يتم الوفاء بتعهدات التمويل المعلنة في مؤتمر المانحين الذي عقد في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بأسرع ما يمكن، بغية تحقيق فوائد التنمية الاقتصادية الشاملة لسكان المنطقة. ومع ذلك، فمن الضروري ضمان التكامل والاتساق بين برنامج المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المتعلق بالاستثمارات ذات الأولوية، والمبادرات الإنمائية الأخرى، ولا سيما مبادرات تحالف دول الساحل من أجل تلافي هدر الموارد.

وتشاطر كوت ديفوار تقييم الأمين العام بشأن تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل، مع احتمال امتداد آثار ذلك إلى البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. ولدى النظر في النطاق الكامل للتهديد، اتفقت هذه البلدان على تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في إطار مبادرة أكرا. وتعتقد كوت ديفوار أنه، كجزء من النهج الوقائي، تستحق مبادرة أكرا الدعم وينبغي أن تتكاتف مع عمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عن طريق بناء جسور التعاون في المجالات العسكرية والاستخباراتية.

ومن الواضح أن الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات الإرهابية المسلحة تشكل تهديدات مستمرة للسلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل وفي سائر غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فبينما نواجه آفة الإرهاب المتعددة الأوجه، يجب لذلك أن يكون تصميمنا حازما فيما يتعلق بالحفاظ على قيم السلام الإنسانية، والأخوة والتضامن والتسامح، التي هي أسس مجتمعاتنا. إن دعمنا للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يجب أن يكون عادلا وقويا. ومما لا شك فيه أن القضاء على الإرهاب مسعى مشترك على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب الصبر والثبات في الجهود التي نبذلها. كما سيتطلب ذلك من الأمم المتحدة وجميع الشركاء الإنمائيين المحافظة على زخم الدعم والتضامن بالنسبة للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتعزيز ذلك الزخم.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا، ومعالي وزير الخارجية باري، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي بويويا، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لوسادا فرناندیث، والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطاتهم. وأشيد بوزير الخارجية باري لقدومه إلى نيويورك لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن.

وفي الوقت الحاضر، تعد الحالة في منطقة الساحل مستقرة عموما على الرغم من التحديات المتعددة. ومن أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا متكاملا، وأن يعمل في كثير من المجالات من السياسات إلى الأمن إلى التنمية. ومن الضروري مواصلة تقديم

الدعم إلى بلدان المنطقة، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حتى تتمكن من مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية بطريقة مستقلة. وأود أن أركز على المجالات التالية ذات الأولوية:

أولا، من الضروري النهوض بعملية التسوية السياسية للقضايا الإقليمية الساخنة. ومن أجل إحلال السلام والاستقرار في منطقة الساحل، لا بد من المضي قدما بعملية السلام في البلدان المعنية. إن الوسائل العسكرية لا يمكنها تسوية القضايا الأمنية الإقليمية. ومن الضروري مواصلة دعم مختلف الأطراف في مالي لإجراء الحوار والمشاورات بصورة شاملة والتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ومن الضروري التركيز على معالجة المشاكل خارج المنطقة، مثل الأزمة الليبية، من أجل تخفيف أثرها السلبي على منطقة الساحل.

ثانيا، من الضروري زيادة الدعم المقدم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. لقد كان على بلدان القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التغلب على صعوبات عديدة، مثل تدهور الحالة الأمنية والافتقار إلى القدرة التشغيلية، ونقص المعدات، عندما استأنفت العمليات في وقت سابق من هذا العام، فدللت بذلك على تصميم بلدان المنطقة على زيادة تطوير القوة المشتركة. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المستمر للقوة المشتركة. ووفقا للاتفاقات ذات الصلة، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ينبغي أن تواصل توفير مجموعة عناصر دعم للقوة المشتركة.

ثالثا، من الضروري تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. إن منطقة الساحل تواجه مشاكل عديدة، بدءا من الفقر إلى البطالة إلى تدهور البيئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بلدان منطقة الساحل على مواجهة تحديات التنمية والاستفادة من إمكاناتها. ومن الضروري مساعدتها على صياغة برنامج الاستثمارات ذات الأولوية، وتقديم الدعم إلى الأمين العام غوتيريش في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعمها، ومساعدة منطقة الساحل في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا، يجب أن نولي أهمية لدور الآليات الإقليمية، وتوفير الدعم للبلدان الأفريقية من أجل إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وتشجيع رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الإضطلاع بدور ريادي في معالجة المسائل ذات الصلة بمنطقة الساحل، ومساعدة الأمانة الدائمة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودها الرامية إلى بناء القدرات من أجل الحصول في أقرب وقت ممكن على القدرة على تنسيق دعم المجتمع الدولي للقوة المشتركة. إن الصين تدعم دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في تولي ملكية المسؤوليات الأمنية في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، ونحن نؤيد الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توفير الدعم المالي اللازم للقوة المشتركة.

تنفذ الصين بهمة التدابير الصينية – الأفريقية المتعلقة بالسلام والأمن التي أعلنها الرئيس الصيني شي جينبينغ في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي. ومن بين مجموعة المساعدات المقدمة إلى الاتحاد الأفريقي، أُنفق ما مجموعة ٣٠٠ مليون يوان من أجل دعم أعمال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وتطوير القوة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم الصين مساعدة نقدية إضافية قدرها ١,٥ مليون دولار للأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ستؤدي هذه التدابير، التي تبرهن بوضوح على دعم الصين الحازم للسلام والأمن في أفريقيا، دورا هاما في صون السلام والأمن في منطقة الساحل وفي أفريقيا بأسرها.

إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للقيام بدورها في تمكين منطقة الساحل والقارة الأفريقية من تحقيق الاستقرار والازدهار.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات لهذا اليوم، وأن أرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية باري.

كانت الأشهر الستة الماضية في منطقة الساحل مدعاة للقلق. ولا تزال الحالة الأمنية تتدهور. وقد صعّدت العناصر الراديكالية العنف الطائفي في جميع الأوقات. وتشير المذبحة التي وقعت في اوغوساغو إلى احتمال وقوع أعمال عنف طائفية واسعة النطاق في جميع أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، تواصل الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية النجاح والتحرك عبر الحدود ومهاجمة المجتمعات المدنية وقوات الأمن الحكومية والدولية.

إن انعدام الأمن هذا يؤثر على كل منطقة غرب أفريقيا. تذكرنا عملية الإنقاذ البطولية لأربعة من المدنيين المختطفين الأسبوع الماضي، والتي قضى فيها جنديان فرنسيان، بكل هذا الخطر. وتكرم الولايات المتحدة الجنديين الفرنسيين المتوفيين وأسرتيهما لفقدانهما وتضحيتهما الكبيرة.

إن القوات الدولية وقوات حفظ السلام وحدها لن تحل الأزمة الأمنية في المنطقة. ولهذا السبب، من المهم جدا العمل على تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في التفعيل الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتقر الولايات المتحدة بأنها، حتى الآن، التزمت بتقديم حوالي ١١١ مليون دولار لدول الساحل الخمس لسد الثغرات في القدرات عن طريق توفير المعدات والتدريب والدعم الاستشاري.

يشجعنا استئناف عمليات القوة المشتركة، ونشيد بالتضحيات التي تقدمها الدول الأعضاء من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وندعو القوة المشتركة والدول الأعضاء إلى مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لكي تصبح جاهزة للعمل بشكل كامل، بما في ذلك من خلال التقيد بإطار الامتثال لمنع انتهاكات قانون حقوق الإنسان ومعالجتها، والتحقيق فيها، والإبلاغ عنها علنا، وكذلك الإبلاغ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

ما فتئت الولايات المتحدة تعتقد أن المساعدة الثنائية أفضل طريقة لدعم القوة، وتشعر بخيبة الأمل لأن أعضاء المجلس الآخرين وغيرهم يواصلون الدعوة إلى الحصول على الإذن بموجب الفصل السابع في إطار الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة لتمويل القوة المشتركة. وكما أشرت في ملاحظاتي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/8402)، وكما ذكرت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا، لا يقتضي الأمر الحصول على إذن بموجب الفصل السابع لإنجاز مهمة القوة المشتركة، لأن دول الساحل الخمس لديها بالفعل اتفاقات قائمة بشأن عملياتها العسكرية في أراضي كل منها.

نلاحظ مع الأسف، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/371)، أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية في مالي، لا تستفيد بالقدر الكافي من الاتفاق التقني المبرم مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاتحاد الأوروبي. وندعو القوة المشتركة والحكومة المالية والشركاء إلى إيجاد سُبل لمساعدة القوة باغتنام هذه الفرصة بقدر أكبر من الكفاءة. وقد أعرب بعض مقدمي الإحاطات الإعلامية والزملاء في المجلس عن اهتمامهم باستكشاف السُبل الممكنة لتقديم دعم قابل للسداد إلى القوة المشتركة خارج مالي. وأحث زملائنا على التذكير بأن مجلس الأمن شجُع في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) على أن يشكل الاتفاق التقني تدبيرا مؤقتا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل للقوة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، شدد المجلس على أن أي تيسير للدعم من خلال الاتفاق التقني ينبغي ألا يعدل عمليات البعثة المتكاملة، أو يؤثر سلبا عليها، أو يعرض أفرادها لمخاطر لا لزوم لها. وتعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز دعمه الجماعي على القوة المشتركة لمجموعة البلدان الخمسة في منطقة الساحل

بوصف ذلك استجابة لعدم الاستقرار الإقليمي، وهي قوة ذات ملكية وقيادة أفريقية.

تتطلب الحالة الأمنية المريعة من المجتمع الدولي أن يركز جهوده الجماعية في منطقة الساحل بطريقة ذكية ومدروسة وتعاونية. وكما لاحظ آخرون، فإن ذلك يتطلب من المنطقة وشركائها الاستمرار في متابعة ما يتجاوز الاستجابات الأمنية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بتقديم المساعدة المنسقة في المجالات الإنسانية، والصحية، والزراعية، والإدارية، والإنمائية. كما ذكرت من قبل، من خلال تنسيقنا الفعّال مع الجهات الأمنية والإنمائية الفاعلة في المنطقة، وقيادة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حسم المنازعات الإقليمية والمحلية، يمكننا إنجاز تحسينات في مجال الأمن.

ستتوقف استدامة هذه التحسينات على التقدم الذي تحرزه دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نحو الإدارة الحكومية الفعالة، وتهيئة الحصول على الفرص، واحترام حقوق الإنسان، والمساءلة، والشمولية. ومن المهم جدا أيضا زيادة الأدوار التي تقوم بها النساء، والشباب، والفئات المهمشة في صنع القرار. ويمكن لهذه المساعي المشتركة أن تحقق معا سلاما واستقرارا دائمين وأن تطلق العنان لإمكانات هذه المنطقة الحيوية وشعبها.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بمعالي السيد الفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، وأود أن اشكره على حضوره هنا بين ظهرانينا. من هذا المقعد، بالنيابة عن فخامة اوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، اسمحوا لي أن أنقل إلى فخامة السيد روث مارك كريستيان كابوري، الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول مجموعة البلدان الخمسة في منطقة الساحل، أطيب تمنياتنا له بالنجاح في قيادة مكافحة الإرهاب وعواقبه على منطقة الساحل والصحراء. ونكرر شكرنا للسيدة بنتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، وفخامة الرئيس بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، والسيد أنخيل لوسادا فرناندیث، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطاتهم الإعلامية المنورة.

تكمن منطقة الساحل في صميم الشواغل ليس على مستوى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية فحسب، بل أيضا على الصعيدين القاري والدولي. إذ أن مناخ انعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الساحل يثير قلقا متزايدا. منذ عدة أشهر، زادت الصراعات الطائفية في بوركينا فاسو ومالي من المشاكل الأمنية والإنسانية والإنمائية. وأدت زيادة تنقل وتطور الجماعات الإرهابية المسلحة والمليشيات العرقية العاملة في المنطقة إلى زيادة في عدد الإصابات في الأشهر الأخيرة.

اسمحوا لي أن أعرب هنا عن الإدانة الشديدة من جانب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية لحوادث العنف الطائفي التي وقعت مؤخرا والهجمات غير المتناظرة والمنسقة ضد القوات المسلحة، وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والسكان المدنيين العزل، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ونعرب عن مشاعر المواساة والعزاء لأسر الضحايا، وكذلك لحكومات البلدان المعنية، ونعرب بوجه خاص عن أعمق مشاعر الحزن لحكومة النيجر على مقتل أكثر من ٢٠ جنديا أمس في هجوم إرهابي، وكذلك لفرنسا على سقوط جنديين في ميدان الشرف بينما كانا ينقذان رهائن اختطفهم الإرهابيون.

في ذلك السياق، نعتقد أنه لا ينبغي أن يكون لدى دول المنطقة أي شعور بالإفلات من العقاب والإحجام. ولذلك نؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى أن تتصرف السلطات الوطنية بسرعة لتحديد المسؤولين عن الهجوم، وما أن يتم تحديد هوياتهم، العمل على احتجازهم، ومحاكمتهم إلى أقصى حدود القانون. ومن شأن ذلك أن يطمئن السكان، ويستعيد سلطة الدول وشرعيتها، ويضعف الشعور بالإفلات من العقاب الذي يعزز العنف.

لإنهاء الصراعات التي تجتاح منطقة الساحل، من الضروري توفير استجابات سريعة للأزمة، بينما يجري في الوقت نفسه

اقتراح نهج مستدام. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى التوفيق بين ما يبدو على السطح أنه يستعصي على التوفيق، أي الاحتياجات الأكثر إلحاحا ودواما.

في الواقع يوجد العديد من الاحتياجات الملحة. ونظرا لانعدام الأمن، فإن ٩٠٠ مدرسة، على سبيل المثال، اضطُرت إلى الإغلاق في مالي وفي بوركينا فاسو المجاورة، وأن ٤٤٠ مدرسة يجب أن تظل مغلقة أيضا، مما يستبعد ٦٦ ٠٠٠ طفل من النظام التعليمي في السنة الحالية.

ولكن يجب ألا تقتصر مهمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأمنية ضرورية، فإنها لا تزال غير كافية. وقد خلف الضغط الأمني تكاليف هائلة على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي لكل بلد من بلدان المنطقة، كما خلف آثارا سلبية على الاستثمار الاجتماعي.

علينا أن ندرك أيضاً أن النهج العسكري وحده لن يحل الأزمة الأمنية في منطقة الساحل. ويجب أن نمعن التفكير في مسألة العسكرة المفرطة – في منطقة تضم جميع جيوش العالم تقريبا، مما يجعلها تستقطب الجماعات المتطرفة والإرهابية بكل أنواعها – التي لطالما استدرجت دول منطقة الساحل إلى حلقة من الزيادات المطردة في النفقات العسكرية من أجل البقاء. إنها حلقة لا يمكن أن تدوم وهي مستمرة على حساب الاستثمارات اللازمة لتنمية المنطقة، وبعث الأمل في نفوس الشباب.

وقد كشفت العديد من التقارير أن الجماعات المسلحة تجند إما من أوساط الشباب اليائسين والعاطلين عن العمل، وإما من المجتمعات الريفية التي تشعر بالإهمال من جانب السلطات العامة. ولذلك، فمن المهم أن تصبح الدول على دراية بمحنة الملايين من المواطنين وأن تقدم استجابات سياسية ملموسة ودائمة. وبناء على ذلك، يجب أن تحظى المشاريع القائمة في إطار كل من التحالف من أجل منطقة الساحل وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية بأسبقية التنفيذ من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من المانحين والشركاء الدوليين.

وبالتوازي مع هذا العمل، يجب أن تكون استعادة الأراضي الوطنية، في مالي، وهي بلد انتشر فيه التطرف، أولوية. فلطالما عاشت مختلف المجتمعات في سلام ووئام في جميع أنحاء البلد، في حين كانت النزاعات والتوترات يجري حلها عن طريق الحوار. يجب على الدولة أن تستعيد ذلك التقليد وثقافة الحوار، وأن تعيد بناء الثقة وتعزز المصالحة والتماسك فيما بين القبائل من خلال التعايش في سياق عمليات نابعة من الداخل، تشمل التوعية بأهمية السلام في تحقيق التنمية وتعزيز القيم الإيجابية، دون إغفال حل المنازعات على الأراضي وإقامة العدل.

وينبغي التشديد على التعاون الوثيق بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركاء من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وستتيح بعثات التقييم المشتركة بين الأمانة الدائمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي أوفدت خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، من دون أي شك وضع إطار قانوني لتنفيذ عنصر الشرطة من أجل كفالة قدرة القوة المشتركة على الاضطلاع على نحو ملائم بمهمتها المتمثلة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عن طريق ضمان وجود متابعة قضائية شفافة. ونشيد أيضا بالشراكة الاستراتيجية مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي تعدّ أساسية لتبادل المعلومات واستخدام قاعدة بياناتها لتسجيل تحقيقات القوة المشتركة.

وفضلا عن ذلك، فإن جمهورية غينيا الاستوائية ترحب بالبيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخامسة لمؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي أكدوا فيه مجددا استعدادهم لحشد المزيد من الموارد المحلية من أجل

التفعيل الكامل للقوة المشتركة. وتماشيا مع البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتاريخ ٩ نيسان/أبريل، نشدد على ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، خارج مالي إلى جميع عناصر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في إطار اتباع نهج متكامل لعملها. من المؤكد أنها مسألة لا يمكن تجنب طرحها خلال مفاوضات الشهر المقبل بشأن تجديد ولاية البعثة المتكاملة.

وبالنظر إلى حقيقة أن الحالة في منطقة الساحل تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية، من جانبها، عن تأييدها للنداءات التي وجهها قادة المنطقة لوضع ولاية القوة المشتركة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغية تزويدها بالشرعية السياسية التي تستحقها هذه المبادرة الهامة والحالة الحرجة التي تشهدها المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الحالة الحرجة من شأنها أن تطال بلدان المنطقة الساحلية، مثل كوت ديفوار، وتوغو، وبنن، وغانا إن لم يتم اتخاذ تدابير سريعة وحاسمة. ونعتقد أن من الضروري، كما أشار الوزير باري، أن نشكل تحالفا دوليا مثل تلك التي اجتمعت من أجل العراق، وأفغانستان، وليبيا، ولكن هذه المرة بمساعدة الاتحاد الأفريقي، وذلك لوضع حدّ لآفة انعدام الأمن هذه. من دون هذا التحالف، من شأن هذه الآفة أن تتجاوز غرب أفريقيا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أنه، على الرغم من أن تنفيذ جميع الجوانب التي سلطنا الضوء عليها لن يعيد إلينا آلاف الأرواح البشرية المفقودة، إلا أنها من المرجح أن تهيئ الظروف المواتية للتفاؤل ولبعث أمل جديد للتعايش السلمي، وقبول الوئام بين القبائل وعودة سلطة الدول كاملة حتى تتمكن من ممارسة صلاحياتها الدستورية، وتوفير الحماية المشروعة للأشخاص والممتلكات والوقوف صفاً واحدا بوصفها كلاً لا يتجزأ. وأود أن أختتم بياني بتهنئة كل دولة من دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الجهود العديدة التي تبذلها في إطار تفعيل القوة المشتركة تفعيلاً كاملاً.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر مقدمي الإحاطات اليوم، ولا سيما معالي وزير الخارجية باري، على إتاحة الفرصة لنا لوضع الحالة في منطقة الساحل في السياق. وفي الوقت نفسه، نثني على التقدم المحرز فيما يخص تفعيل القوة المشتركة.

وإذ نأخذ في الاعتبار المعلومات التي قدمها مقدمو الإحاطات بشأن الحالة الأمنية، فضلا عن الحاجة إلى إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل مكافحة النزاعات المشتركة في المنطقة، فإن مجلس الأمن مدعو إلى دعم البلدان الأفريقية التي لا تزال تسعى جاهدة إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية إعادة إرساء السلام والأمن في منطقة الساحل. إننا نشعر بالقلق إزاء تدهور مستويات الأمن في المنطقة، والتي يعكسها التصعيد الراهن في أعمال العنف التي تستهدف في معظم الحالات المدنيين، فضلا عن المستويات غير المسبوقة من العنف بين المجتمعات المحلية الذي يزيده انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تفاقماً.

وفي هذا الصدد، نشجع السلطات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الآفة من خلال تعزيز تدابير المراقبة، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفضلا عن ذلك، نشجع الدول التي تصنّع وتستورد الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة على تعزيز آليات النقل والرقابة بغية الحول دون أن تصبح مناطق النزاع الوجهة الأخيرة لتلك الأسلحة، مما سيتيح بالتالي إنقاذ الأرواح.

لقد أدى انعدام الأمن في منطقة الساحل إلى تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة، فضلا عن تشريد مجموعات سكانية كبيرة، وأثار أزمة غذائية ستتطلب معالجة قرابة ٠٠٠ ٢٧٤ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو ما يمثل زيادة نسبتها أكثر من ٦٠ في المائة مقارنة بالتقديرات الأصلية. ففي مالي وبوركينا فاسو وحدهما، يحتاج أكثر من ٥ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية.

وأكثر من نصف هؤلاء من الأطفال، الذين بالإضافة إلى معاناتهم من نقص الغذاء، لن يحصلوا من سوء الحظ على التعليم. وبسبب إغلاق المدارس، ليست لديهم الأدوات اللازمة لتطوير قدراتهم أو إعدادهم ليشكلوا عوامل للتغيير في المجتمع.

إن الجمهورية الدومينيكية بلد يؤمن إيمانا راسخا بدور الشباب باعتبارهم عوامل تغيير في المجتمع، وتؤيد توصيات التقرير الرابع لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق. لذلك، نود أن نعيد التأكيد على أن إدراج الاستثمار في الشباب في منطقة الساحل والتعاون معهم وسيلة ممكنة لتحقيق إمكانات أكبر. وسيعالج ذلك أيضًا البطالة المرتفعة في صفوف الشباب ويسهم في إحلال السلام والأمن في المنطقة.

أما فيما يتعلق بدور المرأة، فنرى أن الجماعات الإرهابية تنتهك بشكل منهجي حقوق المرأة في منطقة الساحل. ومما يضاعف ذلك بقاءها بصعوبة بالغة في خضم الفقر والصراع المسلح والتطرف المصحوب بالعنف، والتمييز بين الجنسين والعنف الجنسي. وكل هذا غير مقبول. لذلك، بينما قمنا بإعادة محور تركيز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من المهم أن نواصل مواءمة تلك الإستراتيجية مع خطة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لمنطقة الساحل، ٢٠١٨-٢٠٢٢، وخطة عمل ٢٠١٧-٢٠٢٠ الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخريطة الطريق لتنفيذ أنشطة منتدى المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، نقر بتدابير التدريب وبناء القدرات لموظفي القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتوقيع إجراء تشغيلي جديد ينطبق على جميع المعتقلين والمحتجزين لدى القوة المشتركة، مع معاملة محددة وتفضيلية للنساء والأطفال، بهدف حماية المدنيين المحاصرين جراء أعمال العنف. ونحن نرحب بدعم المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى التهديدات المستمرة الناجمة عن تغير المناخ، من الحيوي مواصلة تعزيز آليات تعاون القوة مع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة لزيادة معالجة مشكلة تغير المناخ، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، المدرجة في خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

يجب أن نواصل تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، والإسراع في إنشاء الصندوق الاستئماني للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مما سيساعد القوة على التغلب على الصعوبات الكثيرة التي تواجهها من حيث المعدات والتدريب والبنية التحتية، من بين تحديات أخرى. وسيسمح لها ذلك بتحسين عملياتها في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال الجريمة العابرة للحدود. ومن شأن ذلك التمويل أن يوفر لها أموالا يمكن التنبؤ بها وصرفها في الوقت المناسب، لكي تتمكن من الوفاء بولاياتها.

نشيد بالاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية برخان والقوات المسلحة المالية على إنشاء هيئة تنسيق في مالي بهدف تحسين تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف القوات العسكرية والأمنية الحالية في البلد. ونشيد أيضا بمكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة على المساعدة التي يقدمها لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحث على استمرار صرف التبرعات المعلنة لآلية السلام في أفريقيا بهدف تجميع الموارد اللازمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

في الختام، تتفق الجمهورية الدومينيكية مع الأمين العام على أن المبادرات الأمنية، رغم أنها ضرورية بشكل واضح، إلا أنها ليست البلسم الشافي للعلل التي تعاني منها منطقة الساحل. ومن أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في منطقة الساحل، بالإضافة إلى تزويد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتمويل اللازم بطريقة يمكن التنبؤ بها لزيادة قدرة عملياتها وفعاليتها وكفاءتها، يجب علينا أيضًا بذل المزيد من الجهد لحل المشكلات الأساسية التي تغذي الصراعات، بهدف بناء القدرات التي تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في منطقة الساحل. وإلا، فإن منطقة الساحل ستستمر في دوامة عدم الاستقرار، وستظل القوات الأجنبية موجودة هناك لفترة أطول مما يتصور أي منا. وتُخبرنا الإحصاءات أن الفصائل المختلفة للجماعات المسلحة تعمل على توسيع نطاق انتشارها في منطقة الساحل والبلدان المجاورة، وبالتالي ينتشر العنف عبر الحدود ويهدد بإضعاف الدول وتشريد السكان. وعلى غرار الأمين العام، نعتقد أنه يجب فعل المزيد لتجنب المزيد من التدهور في الحالة الأمنية. والأمم المتحدة ومجلس الأمن مدعوان إلى البحث عن حلول مشتركة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة، وبالتالي تحسين رفاهية وحقوق سكان منطقة الساحل.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة والشاملة للغاية. وأرحب ترحيبا حارا وخاصا بالسيد باري، وزير خارجية بوركينا فاسو.

تعلق ألمانيا أهمية كبيرة على تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل. وأكدت المستشارة أنجيلا ميركل أنه إبان زيارتها للمنطقة قبل أسبوعين فقط خلال انعقاد مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في واغادوغو، حيث التقت برؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعوة من الرئيس كابوري. أوضحت المستشارة الألمانية أثناء زيارتها أن ألمانيا تدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة المشتركة على وجه الخصوص، وإنها مستعدة للنظر في سُبل زيادة الدعم الذي يقدمه المجلس للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونظرا للتحديات الملحة، نتوقع تحقيق المزيد من التقدم السريع، فيما يتعلق بتفعيل عمل القوة المشتركة والتكامل السياسي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بوصفها منظمة إقليمية. واسمحوا لي أن أركز على أربع رسائل محددة في هذا الصدد.

أولاً، ألمانيا شريك قوي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقد ساهمت بنحو ٢٨ مليون يورو في دعم القوة المشتركة حتى الآن. ويجب على القوة المشتركة الآن أن تزيد بسرعة من قدراتها التشغيلية، كما سمعنا من العديد ممن قدموا إحاطات إعلامية لنا. وفي هذا الصدد، نتوقع أن نشهد مشاركة أقوى من جميع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كذلك نحص جميع الشركاء الدوليين الذين تعهدوا بالدعم، على زيادة إمكانية التنبؤ بتمويل القوة المشتركة.

ثانياً، إن ألمانيا على يقين من أن لدى القوة المشتركة القدرة على التطور لتصبح فاعلا رئيسيًا لتحقيق المزيد من الأمن في منطقة الساحل، لكننا لم نصل إلى تلك المرحلة بعد. ولهذا السبب، نحن مقتنعون بأن هناك حاجة مستمرة لوجود أمني دولي في منطقة الساحل في الوقت الحالي. ويشمل ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي ينبغي أن تزود بالموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

ثالثا، تؤمن ألمانيا بقوة بأن حماية حقوق الإنسان وبناء مجتمعات شاملة للجميع، هما في الواقع شرطان أساسيان

لمواجهة الإرهاب والتطرف بنجاح. وغالبًا ما تكون المعاناة من الظلم عاملاً رئيسيا في توليد التطرف. وعند مكافحة الإرهاب والتطرف، لا يمكن أن يكون هناك أي حل وسط فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. لذلك، نؤيد بالكامل إطار الامتثال لحقوق الإنسان الخاص بالقوة المشتركة، ونشكر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على عملها المتفاني في هذا الصدد.

رابعا، إن ألمانيا مقتنعة بنفس القدر بأن النهج العسكري في مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن لن يكون ناجحا بمفرده..

وينبغي زيادة الأمن البشري من خلال زيادة قدرات الشرطة المدنية التي يمكن أن تظل يقظة حتى عندما تختفي تهديدات الإرهاب الخطيرة. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة التعاون بين أجهزة الشرطة والتدريب في سياق القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إذا ما ألقينا نظرة أكثر استراتيجية وشمولا على التحديات المطروحة، فإننا نرى أن المطلوب هو نهج مشترك يشمل مختلف المجالات – تحديدا، الأمن وبناء السلام والتنمية. وذلك أيضا هو ما يوجه دعم ألمانيا على الصعيدين الثنائي والإقليمي لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وإجمالا، ظلت ألمانيا تقدم ما لا يقل عن ١,٧ بليون يورو إلى بلدان منطقة الساحل للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وبليون يورو من خلال التعاون الإنمائي. وقد أعلنت المستشارة ميركل، خلال الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى المنطقة، أن ألمانيا ستوفر ٦٠ مليون يورو إضافية لتحقيق التنمية الإقليمية. وأعلن وزير خارجيتنا، السيد هيكو ماس، خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى المنطقة، أن ألمانيا ستقدم ٤٦ مليون يورو لتعزيز الأمن والاستقرار في بوركينا فاسو ومنطقتها الحدودية. وإجمالا بلغ دعم ألمانيا للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال منع الأزمات المدنية والأمن والاستقرار أكثر من ١٤٥ مليون يورو، منذ عام ٢٠١٦.

وإذ أننا نتشرف بحضور وزير خارجية بوركينا فاسو بيننا اليوم، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في بلده. إن بوركينا فاسو شريك بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. وبالتالي، فإننا ننظر إلى تدهور الحالة الأمنية هناك بقلق شديد. وقد حدثت زيادة كبيرة في الهجمات الإرهابية، السنة الماضية، في أجزاء كبيرة من البلد، ولا تعمل التقارير عن الهجمات التي وقعت مؤخرا في الشمال والشرق، فضلا عن الخطر الوشيك الذي يشكله المزيد من انتشار الأنشطة الإرهابية نحو الجنوب، إلا على تسليط الضوء على هشاشة الحالة. ونشعر بالجزع إزاء الزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان وتزايد أعداد الإصابات في صفوف المدنيين، وقلوبنا مع جميع ضحايا الهجمات الإرهابية، ولا سيما أولئك الجنود الذين ضحوا بأرواحهم مؤخرا في الحرب ضد الإرهاب. وأود أن أعرب كذلك، في ذلك السياق، عن تعازي بشأن أفراد القوة الفرنسية الذين دفعوا أرواحهم ثمنا مؤخرا في حالة احتجاز رهائن. وألمانيا تكرمهم على تضحياتهم. وإذ أن الذين يكافحون الإرهاب يشكلون عاملا مهما جدا في استراتيجيتنا العامة، فإننا جميعا نستفيد من جهودهم الرامية إلى زيادة الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها.

إن انتشار الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، الناتج من المناطق الحدودية غير الخاضعة للمراقبة إلى حد كبير، يؤكد أننا نتعامل مع تحديات إقليمية وليست وطنية. ولذلك، فإننا نشجع صديقتنا وشريكتنا حكومة بوركينا فاسو على تكثيف جهودها للسعي إلى إقامة شراكات إقليمية ودولية ترمي إلى مجابهة تلك التطورات. ويجب أن نفعل ذلك معا. لقد اطلع أعضاء المجلس بشكل مباشر، خلال زيارة المجلس في آذار/مارس، تحت القيادة المشتركة لكل من فرنسا وكوت ديفوار وألمانيا، على التحديات الأمنية، ونود أن نشكر حكومة بوركينا فاسو، مرة أخرى، على دعمها السخي لبعثة مجلس الأمن. وأعتقد أن أحد أهم ما نستخلصه من الزيارة هو أنه من المهم

العمل معا للحيلولة دون زيادة تصعيد الحالة. ونرحب بإظهار الأمانة العامة لاستعدادها لتغيير موقفها وتكييف مكتب الأمم المتحدة القطري مع التحديات الجديدة. ونشجعها على إحراز تقدم في ذلك الصدد، من أجل المضي قدما بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن اجتماع لجنة بناء السلام بعد ظهر اليوم. إننا نراه خطوة بالغة الأهمية في حشد وتنسيق الدعم الدولي في ضوء التحديات الهائلة التي تواجهها بوركينا فاسو. ونشيد بحكومة بوركينا فاسو على هذه المبادرة الحسنة التوقيت، ونأمل أنها مجرد الخطوة الأولى في شراكة أطول ومثمرة تفضي إلى نتائج سريعة لصالح شعب البلد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بالسيد ألفا باري، وزير خارجية بوركينا فاسو، في جلسة اليوم، ونشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على المعلومات التي قدموها إلينا.

إننا نتفق مع الآراء المثيرة للقلق التي عبر عنها اليوم بشأن الحالة في منطقة الساحل. إن مستوى الأخطار التي تهدد الأمن في هذا الجزء من أفريقيا مرتفع الآن بشكل لم يسبق له مثيل. فالمنطقة الجغرافية للنشاط الإرهابي آخذة في الاتساع، والفكر المتطرف يكسب أنصارا جددا باستمرار. ويساورنا بالغ القلق إزاء الهجمات التي تشن على المزارات الدينية وغيرها من الاعتداءات من جانب المتطرفين والإرهابيين. إن جذور هذه المسائل معروفة جيدا، وقد ناقشها السيد باري للتو. إننا نجني، في منطقة الساحل، ثمار انهيار الدولة في ليبيا، وهو إرث تدخل أجنبي فظ. ونعتقد أنه إذا لم تطبع الحالة في ذلك البلد – وقد تكلم عن ذلك الكثير من الناس الذين تحدثنا إليهم خلال بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى مالي وبوركينا فاسو – سيكون من المستحيل عمليا تحقيق الاستقرار في المنطقة على نحو موثوق.

وقد رحبنا بمبادرة دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ويبدو أنها أصبحت عنصرا هاما في الأمن الإقليمي في تلك الفترة الزمنية القصيرة نسبيا. وقد سررنا بالمعلومات التي مفادها أن القوة المشتركة استأنفت عملياتها في جميع مناطق مسؤوليتها، اعتبارا من كانون الثاني/يناير، فضلا عن أن مستويات نشرها وصلت إلى ٧٥ في المائة. وبطبيعة الحال، ما زالت هناك العديد من المشاكل التي لم تحل بعد. وقد كشف الهجوم الإرهابي الذي شن العام الماضي على مقر القوة المشتركة عن نقاط ضعفها. وقد تم، حسب فهمنا، استخلاص الاستنتاجات ذات الصلة واتخذت إجراءات لمعالجة الأخطاء. وبطبيعة الحال، لكي تباشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية وظائفها على نحو كامل، يجب عليها أن تضمن تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به. ونرى أن الأموال التي وعدت بها الجهات المانحة الأجنبية تصل تدريجيا إلى المنطقة. غير أن العديد من الجهات التي تعهدت بتقديم أموال لم توفرها في الوقت المناسب. ونحن على استعداد، من حيث المبدأ، للنظر في إمكانية تمويل القوة المشتركة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ونعتقد أن من المهم للغاية بالنسبة لكل من الأفارقة والمجتمع الدولي اتخاذ المزيد من الخطوات المنسقة بغية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. ومن الواضح أن من المستحيل القضاء على هذا الشر من خلال التدابير العسكرية وحدها، كما نشاطر أصدقاءنا من غينيا الاستوائية القلق إزاء الإفراط في عسكرة المنطقة. ومن الضروري أن نبدأ مكافحة انتشار الفكر المتطرف بشكل فعال، والتصدي لمشاكل المنطقة الاجتماعية والاقتصادية الحادة وتعزيز مؤسسات الدولة وكفالة احترام حقوق الإنسان.

وترصد روسيا تطور الحالة في المنطقة عن كثب. وقد بدأنا بالفعل تقديم المساعدة العسكرية والتقنية المناسبة في عدد من

البلدان، وتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وبوجه عام، يحدونا الأمل في أن تصبح القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أداة فعالة في استعادة وصون السلام في غرب أفريقيا في المستقبل القريب جدا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما نشكر المتكلمين المدعوين على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب بصفة خاصة بحضور السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، هنا اليوم.

تتابع بيرو بقلق الحالة الإنسانية الهشة والحالة الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل، على الرغم من الجهود القيمة التي تبذلها القوة المشتركة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي شهدناها خلال زيارتنا الأخيرة إلى مالي وبوركينا فاسو. وعلى وجه الخصوص ندين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية وانتشار التطرف العنيف.

ويقلقنا أن هذه الأزمة امتدت لتشمل دولا أخرى خارج المنطقة مثل بنن وتوغو وغانا وغيرها. ونعرب عن تعازينا لأسر ضحايا الهجمات الأخيرة والبلدان المتضررة، مثل فرنسا، التي فقدت اثنين من الجنود الشجعان. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية مضاعفة جهودنا في ثلاثة مجالات نعتبرها أساسية لمعالجة هذا الوضع.

أولا، الأمن. إن القوة المشتركة تؤدي دورا مركزيا في مكافحة الإرهاب والمجموعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونرحب بأن القوة المشتركة قد استأنفت أنشطتها في بداية هذا العام، ونشرت معظم المكون العسكري وعنصر الشرطة. مع ذلك، يقلقنا أنه لا تزال هناك أوجه قصور في التدريب والمعدات وبناء القدرات، فضلا عن القصور في التعاون الفني الذي ندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى توفيره. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى ضمان أن يكون للقوة المشتركة تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به من أجل تحقيق أهدافها. كما نؤكد على أهمية أن تظل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ملتزمة بوضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بهدف تعزيز ثقة المجتمع الدولي ودعمه.

ثانيا، التنمية المستدامة. إن القوة المشتركة جزء من استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهذا يعني بناء وتعزيز القدرات والمؤسسات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، ومواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ وحفز النمو الاقتصادي المطرد، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونود أن نسلط الضوء على استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في هذا الصدد، باعتبارهما عنصرين رئيسيين في القضاء على العوائق الهيكلية للتنمية والسلام والأمن في المنطقة. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية تعزيز تمكين المرأة وتهيئة المزيد من فرص العمل، خاصة للشباب، لما له من تأثير مباشر على الاستقرار والتنمية.

ثالثا، التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. ونرحب بالتعاون الإقليمي المتزايد بين أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجيرانها فيما يتعلق بتبادل المعلومات ومكافحة انعدام الأمن والتهديد الإرهابي. كما نؤكد على التعاون مع مكاتب الأمم المتحدة المختلفة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وصندوق بناء السلام. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على وجه الخصوص، منظورا وقائيا وإقليميا، وذلك بفضل تنسيقه الفعال مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومختلف المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة.

في الختام، نرحب بجهود بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كمظهر قوي لإمكانات البلدان الأفريقية والتزامها بتعزيز السلام والأمن في قارتها. وبيرو ستواصل دعم جهودها في جميع المجالات مع الهدف النهائي المتمثل في توطيد السلام الدائم في تلك المنطقة.

السيد لفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن خالص تعازينا لشعبي بوركينا فاسو وفرنسا ولأسر ضحايا الهجوم على كنيسة في دابلو، وكذلك أسرتي الجنديين الفرنسيين اللذين سقطا ضحية.

أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد ألفا باري، الرئيس الحالي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن حضوره اليوم في هذه القاعة يدل على الأهمية البالغة التي يوليها للتعاون في إطار القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على جميع البلدان الأعضاء في القوة المشتركة – بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر – لتعاونها الإقليمي الممتاز، الذي ينبغي أن يكون مثالا لمناطق أخرى من العالم.

وكما وصف عدد من الوفود والأمين العام المساعد بينتو كيتا بالفعل، فإن منطقة الساحل تواجه بعض التحديات المتنوعة للغاية، من تغير المناخ والهجرة غير النظامية إلى الاتجار بالأسلحة والمخدرات والتطرف العنيف والإرهاب. وكلها ذات طبيعة عبر وطنية وعابرة للحدود، مما يعني أنه لا يمكن معالجتها بفعالية إلا من خلال التعاون الدولي والإقليمي. وفي هذا السياق، يعد التعاون والتنسيق بين البلدان المجاورة وفي إطار المنظمات الإقليمية، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، عاملا حاسما في تحقيق تقدم ملموس وطويل الأمد في جهود حل النزاعات وتحقيق الاستقرار. وفي هذا الصدد، فإن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لا تزال تشكل جزءا أساسيا من مجموعة من الاستجابات الأمنية الإقليمية والدولية لمعالجة التحديات العابرة للحدود في منطقة الساحل.

وغني عن القول إن بولندا تؤيد ولاية القوة المشتركة تأييدا كاملا، وتأمل أن يتم تفعيلها بالكامل في وقت قريب بالمساعدة اللازمة من جانب المجتمع الدولي. وأكرر كلمات السيد باري، لا يمكن للقوة المشتركة أن تقاتل وحدها. فهي تحتاج إلى المساعدة المستمرة من مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاتحاد الأوروبي، كما أوضح السيد بويويا. والاتحاد الأوروبي وبولندا، كجزء من الاتحاد الأوروبي، مستعدان للوقوف إلى جانب القوة المشتركة ومواصلة دعم جهودها لمعالجة مختلف تحدياتها.

ونشيد أيضا بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – ونشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات – على دعمه لتفعيل عنصر الشرطة للقوة المشتركة. وسيكون لاستعادة العدالة دور أساسي في ضمان السلام والاستقرار في منطقة الساحل، كما سيكون لفعاليتها تأثير على قدرة القوة المشتركة على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

علاوة على ذلك، نرحب بالالتزام المستمر للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بوضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكما أوضح عدد من الوفود، وكذلك السيدة كيتا والسيد دولاتر، فإن احترام حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لاكتساب ثقة المجتمعات المحلية، وهذا بدوره عنصر حاسم لتعزيز فعالية أنشطة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب.

ولهذا السبب فإن من المهم للغاية أن تواصل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التعاون، ولا سيما مع مفوضية حقوق الإنسان.

ومن الأهمية بمكان أن تعطي أهداف التدريب ذات الأولوية لحماية المدنيين – وهي أيضا من أولويات بولندا بصفتها عضوا في مجلس الأمن – بغية منع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها عناصر الجيش والشرطة أثناء تنفيذها لعمليات مكافحة الإرهاب.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم والأمن والرخاء في منطقة الساحل بدون إجراء إصلاحات رئيسية. ويتعين التصدي للتخلف والفقر والاستبعاد وسوء الإدارة وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، علاوة على الآثار المترتبة عن تغير المناخ في المنطقة بما يتسق مع استراتيجية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى مناقشة الكيفية التي يمكن أن يواصل بها المجتمع الدولي دعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل القوة المشتركة التابعة لها من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل زيادة قدراتها العملياتية ومبادراتها الإنمائية على حد سواء. ولئن أردنا كفالة تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في الأجل الطويل، فإن علينا أن نعالج بالتزامن الركائز الثلاث: السلام والأمن، والتنمية التي ذكرها بعض المتكلمين سلفا، فضلا عن ركيزة حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك اتباع نهج مبتكر يركز على المساهمات المالية أو المادية، فضلا عن التعاون السياسي والدبلوماسي.

ونرحب في ذلك الصدد، بالتنفيذ العاجل لبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتركيز التدخلات الإنمائية على المجالات التي تقيم فيها أضعف المجتمعات المحلية.

وفي الوقت الراهن، تقدم بولندا الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية من خلال القنوات الثنائية وقنوات الاتحاد الأوروبي. وقدمنا دعما ماديا كبيرا لوحدات القوات التشادية العاملة في إطار القوة المشتركة. ويتعين علينا النظر إلى تقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية والقوة المشتركة من منظور أوسع نطاقا. ومعظمه استثمار طويل الأجل في الأمن الإقليمي، وهو شرط أساسي لإحلال السلام الدائم والأمن والرخاء في منطقة الساحل.

وأخيرا، نثني على السيد النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي، وأفراد الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين لم يدخروا جهدا لضمان استعداد البعثة لتقديم الدعم إلى القوة المشتركة، تمشيا مع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) والاتفاق التقني.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر معالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، على إعطاء الوقت لإحاطة مجلس الأمن بالنيابة عن رئاسة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة بينتو كيتا، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، السيد بويويا، والسيد أنخل لوسادا فيرناديث، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل. والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطاتهم.

وتحيط جنوب أفريقيا علما بآخر تقرير للأمين العام (انظر S/2019/371) عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتشعر ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل، ولا سيما استمرار الهجمات الإرهابية في شمال ووسط مالي وبوركينا فاسو، وكذلك في المناطق الحدودية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وتزايد العنف الطائفي، الأمر الذي أودى بحياة الكثيرين. ونشعر بالقلق نفسه إزاء انتشار تلك الآثار على نطاق واسع في غرب أفريقيا.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لأسر ضحايا الهجمات العنيفة في منطقة الساحل، ولا سيما

تلك التي وقعت في بلدة أوغاساو في مالي، ومؤخرا في بلدتي أربيندا ودابلو في بوركينا فاسو. ونعرب أيضا عن تعازينا للجنود الذين ضحوا بأرواحهم حتى يتمكن مواطنوهم من العودة والعيش بسلام في وطنهم. ويحدونا الأمل في مسائلة مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة. ونثني على الالتزام الذي أعربت عنه بلدان المجموعة الخماسية بوضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان. وسيكون ذلك تطور هام ومن شأنه أن يقطع شوطا طويلا صوب تقديم الجناة إلى العدالة وبناء ثقة السكان في نظم العدالة في البلدان المعنية.

ونشعر بالارتياح للجهود المتضافرة والالتزام من جانب بلدان الساحل بالمضي قدما في تفعيل القوة المشتركة بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار، بهدف تهيئة الظروف المواتية للسلام والتنمية. ونرحب بالمثل، باستئناف عمليات القوة المشتركة في بداية هذا العام للتصدي للتحديات الأمنية التي عمت المنطقة. وتشيد جنوب أفريقيا بالدور الأساسي الذي تضطلع به القوة المشتركة بتأييد من الاتحاد الأفريقي وتضحياتها، فضلا عن الدول الأعضاء في المجموعة. وندعو في هذا الصدد، مجلس الأمن إلى بذل قصارى جهوده لدعم المبادرات التي تتخذها بلدان منطقة الساحل.

ونرحب بالشراكة الفريدة بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة لاستعادة السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل بأسرها. وكما سلّم المجلس، فإن هذه الشراكة توفر نموذجا إيجابيا للتعاون بين عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات السلام الإقليمية في أفريقيا. ولذلك، ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي بذل كل جهد لضمان التصدي للتحديات التي تواجه القوة المشتركة، فضلا عن تزويدها بكامل القدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها بفعالية.

وبالتالي، فإننا نؤكد مجددا تأييدنا لتوصية الأمين العام المتكررة إلى المجلس بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم القوة المشتركة، وأن يمول عن طريق الأنصبة المقررة والمستقلة للبعثة المتكاملة. ونرى أن ذلك سيوفر تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به لدعم القوة المشتركة والتخطيط في الأجل الطويل، فضلا عن تعزيز هذه المبادرة الهامة. وسيتيح ذلك للقوة الحصول على القدرات اللازمة وكذلك القاعدة اللوجستية والعملياتية التي تشتد الحاجة حاة القوة المشتركة إليها، ما يسهم إسهاما إيجابيا في تشغيلها بصورة كاملة وفعالة.

ونرى أيضا أنه إن كان للقوة المشتركة أن تعمل على النحو الأمثل، فلا مناص من توفير احتياجاتها اللوجستية. وفي ذلك الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا توصية الأمين العام بأن ينظر المجلس في الإذن للبعثة المتكاملة بتوفير المواد الاستهلاكية الداعمة للحياة للكتائب العاملة في إطار القوة المشتركة، بشرط أن تتحمل القوة المشتركة أو الشركاء الآخرون المسؤولية عن ضمان تقديم الدعم لعمليات كل منها.

وتضامناً مع وزير الخارجية باري وشعب بوركينا فاسو، ترحّب جنوب أفريقيا أيضاً بالخطط الرامية إلى تعزيز مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة ودعم المساعدة الإنسانية والتمويل والبرامج في بوركينا فاسو. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في المزيد من الفرص لتعزيز الشراكات وتعزيز دور الاتحاد الأفريقي عند مناقشة عمليات السلام التي تقودها أفريقيا. ينبغي أن تنفذ تلك العملية بطريقة منسّقة لكي تكمّل الشراكات بعضها بعضاً دعماً للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

تدرك جنوب أفريقيا الصلة بين الأمن والسلام والتنمية. ونعتقد أن من الضروري أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة، ولا سيما الفقر، وتغير المناخ، والبطالة، والمسائل الأخرى ذات الصلة. وبالتالي، فإن اعتماد نهج إنمائي كلي إزاء التحديات في منطقة الساحل هو حاجة ملحّة كي يكون للجهود والمبادرات الحالية أثر قيّم دائم ولتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة.

وبالنسبة لشركائنا الإنمائيين، ترحّب جنوب أفريقيا مع التقدير بالمساهمات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف في برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي يركز على مبادرات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في منطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، نحثّ جميع الدول الأعضاء القادرة على ذلك على مواصلة تقديم الدعم المالي لضمان التنفيذ الناجح لبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية.

وفي الختام، يودّ وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لا يمكن لها وحدها أن تكفل أمن الساحل وأنه ينبغي للمجلس أن يضع في اعتباره الآثار الكارثية للحالة الأمنية بالنسبة لبقية منطقة غرب أفريقيا حاليا وأفريقيا ككل في وقت لاحق إذا لم تُعالَج الحالة بصورة كافية وعاجلة. وهذا يعني أنه ينبغي ألا يدخر أي جهد من جانب المجلس والمنطقة والمجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم الذي تشتد حاجة القوة المشتركة إليه للنجاح في مبادرتها الأساسية.

وستؤيد جنوب أفريقيا مشروع البيان الصحفي الفرنسي في هذا الصدد.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلّم بالإنكليزية): إني أود، شأني شأن الآخرين، أن أبدأ بتقديم خالص التعازي إلى النيجر وفرنسا على فقدان عسكرييهما من رجال ونساء.

وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات وأن أرحب في المجلس بمعالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/371)، هناك قدر من التقدم الواضح المحرز الذي يتعين الترحيب به، ولا سيما استئناف عمليات القوة المشتركة بدءاً من كانون الثاني/يناير، ونشر ٧٥ في المائة من القوات اعتباراً من آذار/مارس. وندرك الجهود التي تبذلها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة التهديدات العابرة للحدود على الرغم من الظروف الصعبة والمناوئة. والآن يجب على القوة أن تعجّل بجهودها الرامية إلى تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة وأن تثبت أن قدراتها الأمنية أكبر من مجموع أجزائها. إن الأدلة على وجود نتائج ملموسة من عملياتها ستبني مصداقية القوة، على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولمساعدة القوة المشتركة في التغلب على التحديات التي تواجهها من حيث التمويل، ومن ثم تحقيق التشغيل الكامل، تحث المملكة المتحدة بقوة جميع الشركاء على الوفاء بالالتزامات المالية التي قطعوها بأقصى سرعة.

ومن جانب المملكة المتحدة، ساهمنا في مجموعة من تدابير الدعم التي اتخذها الاتحاد الأوروبي وقدمنا مزيداً من المساهمات الثنائية، التي يبلغ مجموعها للقوة المشتركة وحدها حوالي ٢٠ مليون دولار. وهذا لا يُقارَن بالمساهمة الأكبر لمنطقة الساحل ككل. إن مواصلة التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان أمر حيوي لمساعدة الجهود العملياتية. وفي هذا الصدد، نرحّب بإنشاء هيئة تنسيق من أجل مالي في كانون الثاني/يناير، وهي بمثابة إطار لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف القوات العسكرية والأمنية الموجودة.

ونرحّب أيضاً بالخطوات المتّخذة لتعزيز إطار الامتثال لحقوق الإنسان ونحثّ بقوة على مواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ وتفعيل هذا الإطار في جميع مناحي القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. لن يؤدي ذلك إلى تعزيز حماية المدنيين فحسب، بل أيضاً إلى دعم الجهود الرامية إلى كسب قلوب وعقول السكان الذين أنشئت القوة المشتركة لحمايتهم، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب التحقيق في أي انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان تحقيقاً كاملاً. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نشجع أمانة المجموعة الخماسية على وضع

اللمسات الأخيرة على المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة، الأمر الذي سيبرهن على وحدة الهدف داخل القوة المشتركة ويعزز ثقة الجهات المانحة على السواء.

تزداد التحديات التي تواجه منطقة الساحل تعقيداً على نحو مطرد. ومع تزايد حوادث الإرهاب والإجرام والعنف القبلي في المناطق الوسطى من مالي، فإننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء تفشّي انعدام الأمن والإرهاب في أجزاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك في بوركينا فاسو. وندعو بلدان المجموعة الخماسية إلى الإسراع في وتيرة الجهود الرامية إلى نشر جميع قواتها المتبقية وإنشاء عنصر الشرطة بالكامل من أجل التصدي للتهديد المتزايد عبر الحدود.

إن العمل العسكري وحده ليس هو الحل، على نحو ما أقرّه المجلس في قراره ٢٣٩١ (٢٠١٧) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ دعماً لقوة المجموعة الخماسية. لن تحظى المنطقة بالاستقرار الطويل الأجل إلا إذا اقترنت الجهود الأمنية ببرامج لمعالجة الحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحّب بحضور السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، في مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على ما قدموه من إسهامات بالغة الأهمية.

وأود، بدوري، أن أضمّ صوتي إلى التعازي المقدمة إلى النيجر وبوركينا فاسو وفرنسا.

في عام ٢٠١٤، قررت موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد توحيد الصفوف في وجه التحديات المشتركة. وبعد خمس سنوات على ذلك، تظلّ تلك المبادرة الرائدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتؤيد بلجيكا القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المكلفة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوة يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على التمويل الكافي والمستدام. ولهذا السبب نؤيد أيضاً، في ظل ظروف محددة بدقة، تمويل القوة من مساهمات الأمم المتحدة الإلزامية.

وفي الوقت نفسه، يؤيد بلدي تفعيل القوة المشتركة من خلال الاتحاد الأوروبي، بطبيعة الحال، ولكن أيضاً على المستوى الثنائي. في العام الماضي، ساهمت بلجيكا بمليون يورو لكفالة أن توفر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم اللوجستي للقوة المشتركة. تدعم بلجيكا أيضاً كلية الدفاع لمنطقة الساحل، وتوفر لها مدربين. وفي بوركينا فاسو ومالي والنيجر، يقدّم الجنود البلجيكيون التدريب لرفاقهم من منطقة الساحل.

وأود أن أسلّط الضوء على النقاط التالية. إن نجاح العملية الأمنية الإقليمية يتوقف، إلى حد كبير، على وجود الجيوش الوطنية القوية. في هذا الصدد، وفي سياق مالي، نؤيد نداء الأمين العام للإصلاح الشامل لقطاع الأمن.

وفي الشهور الأخيرة، شهدت القوة المشتركة تطورين إيجابيين يجب أن نرحب بهما، وهما: أولا، إعادة استئناف عمليات القوة في كانون الثاني/يناير، وثانيا، التنفيذ التدريجي لإطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونشجع بشدة الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مواصلة ما تذله من جهود في كلا المسارين.

بيد أنه لم يتم تسليم بعض المعدات التي وعدت بها القوة، مما كان له أثر على التخطيط التشغيلي. ولكن هناك وسائل أخرى ويمكن استخدامها الآن. ومواصلة تنفيذ إطار الامتثال، وتطوير عنصر الشرطة، وأداء الأمانة الدائمة ولجنة الدفاع والأمن، واستكمال مفهوم العمليات، وإنشاء آلية لتنسيق الدعم الدولي، من قبيل فريق المتابعة، أمثلة على المجالات التي

يمكن أن تواصل فيها المجموعة الخماسية العمل بشكل كامل بالوسائل المتاحة بالفعل.

ويساور بلجيكا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. وكما هو الحال في جميع الأزمات، فإن الحل في المقام الأول حل سياسي، والخطوات التي يتعين اتخاذها متعددة الجوانب. وبطبيعة الحال، من الضروري تقديم استجابة أمنية قوية لتفكيك الشبكات الإرهابية، وتجفيف مصادر تمويلها، وإحباط خطبها المدمرة.

ولكن الطموحات الكبيرة لدى الناس ومختلف المجتمعات المحلية تستحق أيضا أن يتم الاستماع إليها بغية تجنب الانزلاق إلى حالات العنف. ولا توجد وصفة سحرية، ولكن هناك مجموعة كاملة من التدابير التي ينبغي تعزيزها في مجال الحوكمة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة جميع أشكال الوصم التي تتعرض لها بعض المجموعات العرقية أو المجتمعات المحلية، وتوفير الخدمات الأساسية، والتكيف مع تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نسلط الضوء على الأحداث التي وقعت في بوليكيسي وأن نستخلص منها كل ما يلزم من استنتاجات على المستوى القضائي. وفيما يتعلق بالحالة في بوركينا فاسو، تتابع بلجيكا عن كثب الجهود التي يبذلها الأمين العام لمضاعفة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، ولا سيما بصفتنا قائمين على الصياغة مع شركائنا من كوت ديفوار، لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وتؤيد بلجيكا الترتيب الثلاثي بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ونأسف للاستخدام الناقص للموارد ليس بسبب عدم وجود عمليات فحسب، بل وبسبب إطار المشروطية التقييدي بشكل مفرط المفروض على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولكي نكرر النداء الذي استمعنا إليه خلال بعثة المجلس إلى البلد، تحث بلجيكا على التكيف العملي لدعم البعثة للقوة المشتركة. إن أعداء السلام لا يعترفون بأي حدود.

السيد البناي (الكويت): في البداية، نود أن نرحب بحضور معالي الوزير ألفا باري معنا اليوم. ونتقدم بجزيل الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم القيمة. ويسرنا أن نستمع إلى مجموعة متنوعة من المتحدثين اليوم، يمثلون منظمات مختلفة، كما أن لديهم خبرات مختلفة، مما يعطينا فهما أشمل وأوسع للحالة في منطقة الساحل، وبالدور المختلف للجهات الفاعلة في المنطقة، وباحتياجات منطقة الساحل بشكل عام. كما أوضحت الإحاطات لأعضاء مجلس الأمن اليوم المجالات التي يمكن دعمها من قبلنا بهدف تحقيق الاستقرار في الوضع الأمني، وتعزيز التنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

وأود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب أساسية في إطار مناقشتنا اليوم، وهي: جهود القوة المشتركة، والجانب الأمني، والخطوات التي يجب اتخاذها.

أود أن أتطرق إلى أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرحب هنا باستئناف عملياتها في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، خاصة بعد الفترة الصعبة ما بعد الهجوم على مقرها الرئيسي العام الماضي. كما نرحب بجهودها لتحقيق ٧٥ في المائة من القدرة التشغيلية. ونشجع القوة على الاستمرار بهذا النهج الإيجابي ليتسنى مكافحة التهديدات الإرهابية التي تنتشر بشكل غير مسبوق في المنطقة.

كما نرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها القوة المشتركة لنشر عنصر الشرطة، وأيضا تفعيل الإطار الخاص بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. وهاتان المسألتان ضروريتان لإعادة بناء الثقة مع الشعوب، الأمر الذي سوف يدعم جهود القوة المشتركة.

نحن نتفهم الصعوبات التي تواجهها القوة المشتركة، خاصة فيما يتعلق بنقص التمويل الدائم للقوة لضمان عملها.

ونرحب بالاقتراح الذي تقدم به الأمين العام لإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم القوة. ويجب علينا دراسة المقترح أو طرق أخرى لمعرفة كيف يمكن لمجلس الأمن دعم جهود القوة، وضمان الاستقرار في المنطقة، ومنع المزيد من انتشار الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة.

فيما يتعلق بدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نثني على استجابة البعثة الإيجابية لجميع طلبات الدعم التي قدمتها القوة المشتركة، وذلك بناء على الاتفاق التقني عملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، والذي يقيد الدعم المقدم إلى الأراضي المالية فقط، مما يزيد من الضغط على القوة المشتركة.

فيما يتعلق بالوضع الأمني، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد الهجمات في المنطقة. فقد كان هناك انتشار سريع للعنف في منطقة الساحل، من بوركينا فاسو إلى الدول الساحلية — بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار. وهذا يبين أهمية التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذا التعاون للحيلولة دون اتساع رقعة أنشطة الجماعات الإرهابية.

وفي مالي، رأينا مؤخرا عمليات عسكرية ناجحة نفذتها القوات العسكرية في مالي ضد الجماعات الإرهابية. إلا أن ذلك، وللأسف، لم يحسن الوضع الأمني. لكن كان هناك حوادث عنف متزايدة خلال الفترة الأخيرة، وأبرزها الهجوم على قرية أوغوسوغو، التي وقعت خلال زيارة مجلس الأمن في آذار/مارس. وفي بوركينا فاسو، سمعنا عن كثب التهديدات التي تواجهها البلاد من قبل حكومة بوركينا فاسو خلال زيارتنا، حيث تلمسنا بأن التهديدات التي تواجهها المنطقة متشابهة ومرتبطة، ومواجهتها بشكل متعاون ومشترك أمر أساسي. وهنا، أود أن أضم صوتي إلى من سبقني من الزملاء في تقديم التعازي إلى جمهورية فرنسا الصديقة جراء وفاة اثنين من جنودها في بوركينا فاسو.

وأخيرا، لمعالجة الأوضاع الراهنة في منطقة الساحل، هناك الكثير من الأمور التي يجب معالجتها، بما في ذلك الجانب العسكري والجانب التنموي، وفي المسار السياسي في مالي. فتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ضروري للمنطقة ككل، كما ذكر الأمين العام في تقريره عن القوة المشتركة، حيث أوضح بأن التقدم في قطاع الأمن في مالي سيكون له تأثير إيجابي على نجاح القوة المشتركة في عملياتها العسكرية.

وفيما يتعلق بالأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، نؤكد على الحاجة إلى تحقيق التنمية في جميع أنحاء المنطقة. فنقص الفرص الاقتصادية وضعف الحكم وتأثير تغير المناخ هي بعض العوامل التي تدفع بعدم الاستقرار والصراع إن لم تعالج.

إننا سعداء بالجهود الأولية التي تبذلها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فيما يتعلق ببرامج الاستثمار ذات الأولوية والأمم المتحدة من خلال تنفيذ استراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل. ويجب إحراز تقدم هنا بالاقتران مع الجانب العسكري من دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لضمان التقدم بطريقة شاملة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

أود أن أبدأ بالترحيب بحضور معالي السيد ألفا باري وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو في هذه القاعة وأن أشكره على إحاطته بالنيابة عن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات في جلسة اليوم، الذين قدموا لنا لمحة عامة شاملة. ومن المؤكد أن تنوع مقدمي الإحاطات يمثل التعاون الممتاز فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية في العمل معا لمعالجة الحالة الخاصة بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أود أن أبدأ بالإشادة بالعديد من حفظة السلام في الميدان وإحياء ذكرى من فقدوا أرواحهم في الكفاح من أجل الحفاظ على السلم والأمن في منطقة الساحل، بمن في ذلك الجنديان الفرنسيان اللذان قتلا. ونقدم تعازينا أيضا إلى جميع الضحايا الأبرياء الذين سقطوا في العديد من الهجمات الإرهابية في المنطقة.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، إن إندونيسيا تؤيد مبادرة وتصميم بلدان منطقة الساحل في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها من خلال إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن التعاون بين بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر يعد بالتأكيد مثالا ممتازا على تعاون البلدان المجاورة معا لمعالجة قضية مشتركة.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2019/371) وذكر السيد باري، أحرز بعض التقدم المشجع، مثل نشر ٧٥ في المائة من القوات عبر ثلاثة قطاعات واستئناف عمليات القوة المشتركة والزيادة في أنشطة التعاون المدني – العسكري. وإضافة إلى ذلك، بذلت جهود إضافية لنشر عناصر الشرطة والعنصر المدني، فضلا عن تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان. ونأمل أن يترجم هذا إلى تحسن حقيقي في الحالة الأمنية العامة على أرض الواقع.

بيد أننا ندرك أن القوة المشتركة تواصل العمل في بيئة صعبة للغاية. لذلك، فإن الدعم هام حقا، بما في ذلك التمويل القابل للتنبؤ والمستدام وكذلك التدريب وبناء القدرات. وفي ذلك الصدد، إندونيسيا تشيد بالتزام الجهات المانحة وتدعو إلى دفع التبرعات المعلنة لدعم القوة المشتركة. وكما ورد في تقرير الأمين العام، يجب مواصلة النظر في خيارات الدعم في المستقبل من الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وإندونيسيا ترى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تضطلع بدور هام في دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأنه ينبغي لنا مواصلة النظر في ما يمكن القيام به لتعزيز ذلك الدعم، بما في ذلك حين نناقش تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثانيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. إن الحالة الأمنية في منطقة الساحل لا تزال محفوفة بالمخاطر، مع استمرار الهجمات التي يشنها الإرهابيون، بما في ذلك الهجوم على مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية العام الماضي. وحدثت أيضا زيادة في العنف بين القبائل. أدى استمرار انعدام الأمن إلى ارتفاع حدة الاحتياجات الإنسانية وزيادة عدد المشردين داخليا والأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية. وللحالة في بلدان المجموعة الخماسية أيضا آثار غير مباشرة على البلدان المجاورة في غرب أفريقيا وتؤثر على الاستقرار العام في المنطقة. ولذلك فإن هناك حاجة إلى نهج شاملة ومتعددة القطاعات للتصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وبناء قدرة سكان منطقة الساحل على الصمود.

ثالثا، إن إندونيسيا تعتقد أن المبادرات المتعلقة بالأمن يجب أن تكون جزءا من الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى ضمان الاستقرار الدائم في منطقة الساحل، والذي يشمل أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان كسب قلوب وعقول السكان في التصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل. لقد دأبنا على الدعوة إلى زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في ذلك الصدد. وإضافة إلى ذلك، فإن الحكم الرشيد والتصدي للفقر وعدم المساواة وتهيئة الفرص للشباب ومكافحة تغير المناخ تظل أمور حاسمة الأهمية في تحسين الظروف المعيشية لسكان منطقة الساحل.

ونؤيد الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تنفيذ

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. كما نقدر دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم منطقة الساحل فضلاً عن التنفيذ المتسارع للاستراتيجية الإقليمية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية، لا سيما للفئات الأكثر ضعفًا. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود المبذولة في المنطقة لكي تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإندونيسيا على استعداد للمساهمة والعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل، بما في ذلك من خلال حفظة السلام العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ونتطلع إلى البيان الصحفي الذي سيصدره الوفد الفرنسي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥